TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/SEM.1/2
1 September 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الحلقة الدراسية المعنية بالترتيبات الاقتصادية الاقليمية
وعلاقتها بالنظام التجاري المتعدد الأطراف
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

آثار دينامية الأحواز الاقتصادية الكبيرة

التطورات الرئيسية الجديدة في الأحواز الاقتصادية الكبيرة وعمليات التكامل الاقليمي وآثارها

تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١ -٣	٤
الأول -	استنتاجات	٤ -١٤	٥
الثاني -	التطورات الرئيسية الجديدة في الأحواز الاقتصادية الكبيرة وعمليات التكامل الاقليمي	١٥-٦٥	٨
	ألف - التطورات الأخيرة في نصف الكرة الغربي . . .	٢١-٣٥	١٠
	١- منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية	٢١-٢٩	١٠
	٢- نحو منطقة للتجارة الحرة للأمريكتين	٣٠-٣٥	١٢

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الثاني - (تابع)	باء - الاتحاد الأوروبي: المزيد من التقدم والتوسع الجغرافي	٣٦-٥٧	١٤
	١- التطورات الرئيسية الجديدة في تكامل الاتحاد الأوروبي	٣٦-٤٠	١٤
	٢- انضمام السويد وفنلندا والنمسا	٤١-٤٦	١٦
	٣- الاتفاقات مع الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	٤٧-٥٢	١٧
	٤- التغيرات في السياسة الانمائية للاتحاد الأوروبي وعلاقته مع البلدان النامية	٥٣-٥٧	١٩
	جيم - عمليات التكامل في أوروبا الوسطى والشرقية	٥٨-٦٠	٢٠
	دال - التكامل الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	٦١-٦٥	٢١
الثالث -	**الآثار الانمائية واستجابات السياسة العامة المحتملة**	٦٦-٩٥	٢٤
	ألف - القضايا الانمائية الرئيسية التي تثيرها الأحواز الاقتصادية الكبيرة في عالم ما بعد جولة أوروغواي	٦٦-٨٥	٢٤
	باء - استجابات السياسة العامة المحتملة	٨٦-٩٢	٢٩
	جيم - التعاون والدعم الدوليان	٩٣-٩٥	٣١
الرابع -	**الأحواز الاقتصادية الكبيرة والنظام التجاري المتعدد الأطراف**	٩٦-١٢٢	٣٢
	ألف - التفاعل بين النظام المتعدد الأطراف والتكامل الاقليمي	٩٦-١٠١	٣٢
	باء - أثر نتائج جولة أوروغواي على التكامل الاقتصادي	١٠٢-١٠٨	٣٣

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الرابع - (تابع)	جيم - قواعد منظمة التجارة العالمية بالنسبة للتكامل الاقليمي على ضوء دينامية هذا التكامل	١٠٩-١١٢	٣٥
	دال - سبل تعزيز المبادئ المتعددة الأطراف لعمل التجمعات	١١٣-١٢٢	٣٧
	١- الاستعراض الدولي للتجمعات أو المخططات الجديدة الرئيسية	١١٣-١١٤	٣٧
	٢- مبادئ ومعايير تجمعات التكامل الاقتصادي	١١٥-١٢٠	٣٧
	٣- الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف	١٢١-١٢٢	٣٩
مرفق	جدول احصائي		٤١
الحواشي			٤٣

مقدمـــة

١- أعدت هذه الوثيقة استجابة لطلب مجلس التجارة والتنمية (الاستنتاجات ٤٠٨ (د - ٤٠)) بأن تقدم الأمانة تقارير عن التطورات الجديدة الهامة التي تحدث في الأحواز الاقتصادية الكبيرة وعمليات التكامل الاقليمي وأن تقدم معلومات عن الآثار المترتبة على مثل هذه التطورات بالنسبة لسائر البلدان. وفي وقت لاحق، قرر المجلس أن يعقد حلقة دراسية بشأن ترتيبات التكامل الاقليمي وعلاقتها بالنظام التجاري المتعدد الأطراف (المقررات ٤١٥ (د - ٤٠)).

٢- وتستعرض الوثيقة أولا ما شهدته الآونة الأخيرة من تكاثر وتوسع في الترتيبات الاقليمية وذلك بالنظر إلى عملية العولمة السريعة للتجارة والاستثمار على أساس المبادرات المتعلقة بالمشاريع. ثم تبحث الوثيقة التقدم الكبير الذي أحرزه العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على صعيد تحرير التجارة والاستثمار، إلى جانب الانعكاسات البعيدة المدى لعملية تحرير تجارة السلع والخدمات من قبل جميع البلدان نتيجة لجولة أوروغواي. ويقيم التقرير أيضا الآثار المترتبة على الأحواز الاقتصادية الكبيرة بالنسبة للتجارة والاستثمار في بلدان أخرى، ولا سيما البلدان النامية، في عالم ما بعد جولة أوروغواي. وفي الختام، يحلل التقرير الآثار المترتبة على تنامي "التوجه الاقليمي" بالنسبة للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

٣- ويجري التشديد على قضيتين من قضايا السياسة العامة هما: (أ) أثر الأحواز الاقتصادية الكبيرة على التجارة والاستثمار وإمكانيات التنمية العامة للبلدان النامية، واستجابات السياسة العامة المحتملة؛ و(ب) العلاقة بين الأحواز الاقتصادية الكبيرة والنظام التجاري المتعدد الأطراف لما بعد جولة أوروغواي فيما يتعلق بمبادرات التكامل الرئيسية الجديدة وتوسعها لتشمل مجالات تكامل جديدة.

الفصل الأول

استنتاجـــات

٤- لقد أعطت جولة أوروغواي قوة دفع رئيسية للعمل المتعدد الأطراف. كما كان المفترض بها أن تقلل من جاذبية النهوج الاقليمية وأن تخفف من مشاعر القلق إزاء آثار التكامل الاقتصادي الاقليمي بالنسبة للنظام المتعدد الأطراف والبلدان الأخرى. وقد أسفرت الجولة، إلى حد ما، عن تخفيف مخاطر تحويل مجرى تدفقات التجارة. غير أن الأحواز الاقتصادية الكبيرة لا تزال تتوسع، وقد تم إطلاق عدة مبادرات رئيسية جديدة منذ اختتام جولة أوروغواي. وتشتمل أسباب ذلك على تزايد الضغوط التي تمارسها الأوساط التجارية من أجل إزالة الحواجز المتبقية أمام التجارة والاستثمار وفتح أسواق جديدة من خلال إجراء مفاوضات اقليمية تكميلية. ولم تنجز الجولة الأعمال التي يصعب فيها إحراز المزيد من التقدم في المستقبل القريب من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف. وعلاوة على ذلك، فإن خطوات التكامل الجديدة قد أخذت تكرس قدرا كبيرا من اهتمامها لمجالات مثل تحرير الاستثمار، والبيئة، والمنافسة، وأسواق العمل بالاضافة إلى عدد متزايد من الأهداف الاقتصادية والنقدية والسياسية الأخرى.

٥- إن المخططات المختلطة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية قد أخذت تتكاثر. وتسعى البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إلى تحقيق هدف تأمين امكانية وصول منتجاتها الحساسة إلى الأسواق الرئيسية، وهي تعمل على زيادة جاذبيتها باعتبارها مواقع مؤاتية للاستثمار وكذلك باعتبارها شريكة لأغراض التعاون الصناعي والتكنولوجي، رغم أن العبء الرئيسي لعملية التحرير والتكيف يقع على عاتق هذه البلدان نفسها في معظم الحالات. والبلدان المتقدمة الشريكة تجد مثل هذه الاتفاقات التبادلية جذابة حيث أنها تستطيع من خلالها تأمين امكانية الوصول بحرية إلى الأسواق المتنامية في البلدان النامية فضلاً عن فرص استثمار جديدة، وهو ما لا توفره لها الترتيبات التفضيلية الأحادية التقليدية ونظام الأفضليات المعمم. وهذه التجمعات تثير مخاطر بالنسبة للبلدان النامية الأخرى: مخاطر التنافس الشديد في أسواق البلدان المتقدمة الرئيسية فيما يتعلق بالمنتجات المتماثلة التي تستفيد من مزايا تفضيلية؛ ومخاطر التنافس على الاستثمار في خطوط الانتاج ذات الوجهة التصديرية نحو نفس الأسواق؛ ومخاطر اعتراض تدفقات المعونة المالية المحدودة لصالح البلدان النامية التي تنتمي إلى نفس نظام التكامل.

٦- وفي الوقت نفسه، اكتسب التكامل فيما بين البلدان النامية زخما جديدا. وتشتمل التطورات الرئيسية في هذا الشأن على إحراز المزيد من التقدم الهام في منطقة أمريكا اللاتينية من قبل السوق المشتركة للمخروط الجنوبي والمجموعة الأندية مع تحرير التجارة داخل المجموعة وتحديد تعريفات خارجية مشتركة. وفي آسيا، قامت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بالتعجيل في تنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة فيها. وستبدأ رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي في عام ١٩٩٦ بخفض حواجز التجارة داخل المجموعة، وقد تم اطلاق مبادرات تكامل جديدة. وعلاوة على ذلك، تعكف عدة تجمعات تكامل افريقية على إجراء عملية مراجعة وإعادة هيكلة رئيسية، بينما يقوم تجمع السوق المشتركة لآسيا الشرقية والجنوبية وغيره من التجمعات بتكثيف عملية التكامل دون الاقليمي.

٧- وعلاوة على ذلك، أصبحت ترتيبات التكامل معقدة على نحو متزايد من حيث هيكلها وشموليتها الجغرافية. فبالاضافة إلى التكامل التام لمجموعة أساسية من البلدان، يمكن ربط بلدان أخرى بهذه الترتيبات من خلال اتفاقات التجارة والانتساب التي تنطوي على درجات متفاوتة من التحرير والتكامل الاقتصادي. وما برح بعض التجمعات يعمل على إقامة روابط أقاليمية؛ ومن الأمثلة على ذلك الروابط بين الاتحاد الأوروبي والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي. كما أن التجمعات قد تكون أقاليمية في بعدها الخاص، كما في حالة رابطة التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من البلدان يحتمل أن تصبح على المدى البعيد أعضاء في أكثر من نظام واحد من نظم التكامل. وسيستطيع بعض مشاريع التكامل الجديدة، مثل مشروع التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة التجارة الحرة عبر المحيط الأطلسي أن تجمع فيما بينها قوة اقتصادية كبيرة.

٨- وبالنسبة لبلدان نامية أخرى، تظل مخاطر تحويل مجرى تدفقات التجارة والاستثمار هامة في قطاعات ومنتجات محددة وفيما يتعلق بأنواع معينة من تدابير السياسة التجارية. ويمكن لهذه المخاطر أن تلحق ضرراً بالغاً بإمكانيات التصدير والاستثمار. ويلزم إيجاد السبل الكفيلة بجعل هذه المخاطر أكثر شفافية ومعالجتها في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٩- وثمة حاجة لتحديد المخاطر التي يمكن أن تنشأ بالنسبة لبلدان أخرى نتيجة لعملية التكامل في قطاعات أخرى، ولتقييم هذه المخاطر في نهاية المطاف. وهذا أمر يتسم بأهمية خاصة بالنسبة للقطاعات التي لا يتم فيها تطبيق تدابير التكامل على أساس شرط الدولة الأكثر رعاية.

١٠- وتشتمل استجابات السياسة العامة الممكنة من قبل البلدان النامية على ما يلي: (أ) تعزيز السياسات العامة الوطنية لزيادة القدرة التنافسية على المستوى الدولي وتحسين القدرة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ (ب) تقديم الدعم للمؤسسات لتمكينها من الدخول في أسواق التكامل من خلال الشركات المنتسبة أو الاستثمارات؛ (ج) اعتماد استراتيجيات تصديرية ترمي إلى فتح أسواق تصديرية جديدة وديناميةواستغلال الفرص التجارية الجديدة؛ (د) الارتباط بنظام تكامل اقتصادي كبير بمختلف الأشكال؛ (هـ) تعزيز التكامل دون الاقليمي/الاقليمي مع البلدان النامية الأخرى؛ (و) إجراء المزيد من المفاوضات المتعددة الأطراف فيما يتعلق بتحرير وتعزيز النظام القائم على القواعد. غير أن إمكانية تطبيق هذه الخيارات ستتفاوت بحسب الهيكل الاقتصادي لكل بلد وقدراته.

١١- ومن شأن تدابير الدعم الدولي لصالح البلدان النامية والاقتصادات المهتمة التي تمر بمرحلة انتقالية أن تساعد في تقييم أثر تجمعات أو مخططات التكامل الجديدة في صياغة خيارات استجابة السياسة العامة، وفي استكشاف الفرص الجديدة التي قد تنشأ عن الأحواز الاقتصادية الكبيرة بالنسبة للمشتركين وللأطراف الخارجية.

١٢- وقد سجلت العلاقة البنيوية بين تجمعات التكامل والقواعد المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية تحسنا إلى حد ما. وقد عرفت اتفاقات جولة أوروغواي بشكل أدق بعض القواعد المنطبقة على ترتيبات التكامل في التجارة، وتطبق أنظمة مماثلة على الخدمات. غير أن الطابع الأساسي لهذه القواعد لم يتغير. فهي تظل تتسم في الغالب بطابع رسمي ولا تعالج بشكل مباشر الآثار الاقتصادية المحتملة للتكامل. وينبغي إجراء تحسينات أخرى تشمل إتاحة الفرص على نحو أكثر انتظاما لإجراء تبادل متعدد الأطراف للآراء بشأن

التطورات الهامة في ترتيبات ومشاريع التكامل الجديدة من أجل إعلام البلدان الأخرى وشرح المشاريع الجديدة ومناقشة الآثار المحتملة على بلدان ثالثة.

١٣- وسيكون من المستصوب أيضا التوصل إلى توافق آراء بشأن مبادئ وتوجيهات السياسة العامة فيما يتعلق بتجمعات التكامل، وزيادة معقولية بعض المفاهيم مثل "التوجه الخارجي" و"الانفتاح" و"الوعي الانمائي". وسيكون من المفيد كذلك السعي إلى تحقيق توافق آراء بشأن التدابير التي يمكن على نحو معقول توقع قيام التجمعات باعتمادها من أجل إشاعة الدينامية في التجارة العالمية أو تحمل مسؤولية خاصة إزاء الشركاء التجاريين الأضعف، ولا سيما البلدان النامية.

١٤- ويشكل استمرار تحرير التجارة وتكثيف الضوابط على المستوى المتعدد الأطراف السبيل الأنجع لدمج التجمعات الاقليمية في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وقد تثبت عملية إضفاء الطابع المتعدد الأطراف على "القضايا الجديدة" التي أدرجت في عدة اتفاقات اقليمية أنها مسألة معقدة من حيث أنه قد لا يكون من السهل التوفيق بين مختلف النهوج.

الفصل الثاني

التطورات الرئيسية الجديدة في الأحواز الاقتصادية الكبيرة وعمليات التكامل الاقليمي

١٥- سجل النظام التجاري المتعدد الأطراف قفزة رئيسية إلى الأمام مع اختتام جولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية. ومن المتوقع لنتائج الجولة أن تفضي إلى تعزيز النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد، وإحراز تقدم رئيسي في تحرير التجارة الدولية وتوسيع نطاق الضوابط المتعددة الأطراف لتشمل قطاعات جديدة. وفي الوقت نفسه، سجل إنشاء أو توسيع الأحواز الاقتصادية الكبيرة تقدما سريعا وإن لم يكن بمعدل أسرع من ذي قبل. وهذه الأحواز الاقتصادية الكبيرة التي تشكلت حول بلدان تجارية رئيسية يمكن أن يكون لها تأثير هام على التجارة الدولية كما يمكن أن يكون لها تأثير كبير على المفاوضات التجارية وغيرها من المفاوضات الدولية. وهذا أمر لم يكن متوقعا، إذ كان يعتبر أن من شأن اختتام الجولة بنجاح أن يلغي الحاجة إلى اعتماد المزيد من الترتيبات الاقليمية.

١٦- وقد سجلت عملية التكامل تقدما سريعا على مدى السنتين الماضيتين في أوروبا وأمريكا الشمالية مع بدء سريان اتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، والاندماج الكامل للنمسا وفنلندا والسويد في الاتحاد الأوروبي، وتعزيز علاقات الاتحاد الأوروبي مع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقالية. وعلاوة على ذلك، فإن مشاريع تكامل جديدة على المدى الأطول أخذت تتكاثر في جميع المناطق: فقد اتفقت رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ على التوصل إلى تحرير التجارة والاستثمار الاقليميين بحلول العقد ٢٠١٠-٢٠٢٠؛ واتفقت البلدان الأمريكية على إنشاء منطقة للتجارة الحرة للأمريكتين تشمل نصف الكرة الغربي بأكمله وعلى الشروع في تنفيذ هذا الاتفاق في موعد أقصاه عام ٢٠٠٥؛ واعتمد الاتحاد الأوروبي خططا لتوسيع عضويته لتشمل عددا من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقالية، واتاحة امكانيات الانتساب لبعض البلدان الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة، والتفاوض على اتفاقات انتساب مع بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط، والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي، وجنوب أفريقيا. وقد تم في الآونة الأخيرة إحياء المناقشات فيما يتعلق باقتراح إنشاء منطقة للتجارة الحرة عبر المحيط الأطلسي بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

١٧- وفي الوقت نفسه، اكتسبت عملية التكامل فيما بين البلدان النامية زخما جديدا. ففي منطقة أمريكا اللاتينية، سجلت السوق المشتركة للمخروط الجنوبي والمجموعة الأندية تقدما سريعا على صعيد تنفيذ برامجهما الرامية إلى تحرير التجارة المتبادلة وإنشاء الاتحادات الجمركية. وعلاوة على ذلك، ظهرت إلى الوجود شبكة كاملة من الاتفاقات والمشاريع الثنائية والثلاثية بين البلدان والتجمعات في منطقة أمريكا اللاتينية. وفي آسيا، عجلت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة فيها، بينما قررت رابطة جنوبي آسيا للتعاون الاقليمي خفض الحواجز أمام التجارة المتبادلة في مجموعة أولية من المنتجات في عام ١٩٩٦. وقد تم اتخاذ مبادرات تكامل جديدة من قبل الجماعة الاقتصادية لشرقي آسيا والبلدان المطلّة على المحيط الهندي. وما برحت عدة تجمعات تكامل أفريقية منشغلة بعملية مراجعة وإعادة هيكلة رئيسية بينما تعمل السوق المشتركة لدول أفريقيا الشرقية والجنوبية وغيرها على تكثيف عملية التكامل دون الاقليمي[1].

١٨- ونتيجة لذلك، أخذت عملية التكامل الاقليمي تشهد ظهور بعض الاتجاهات: (أ) إن إنشاء الأحواز الاقتصادية الكبيرة وتوسعها السريع يظلان فيما يبدو سمة دائمة من سمات العلاقات الاقتصادية الدولية؛ (ب) ان إنشاء التجمعات المختلطة التي تنطوي على التزامات متبادلة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية قد أخذ يصبح أكثر تواترا في جميع المناطق؛ (ج) ان تجمعات التكامل قد أخذت تمتد بشكل متزايد إلى مناطق أخرى وتتحول إلى نظم تكامل أقاليمي معقدة تنطوي على درجات وأنواع انتساب مختلفة. ويتسم بعض التجمعات الاقتصادية الكبيرة الجديدة، مثل رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ بطابع أقاليمي؛ وما برحت تجمعات أخرى تعمل على إنشاء روابط أقاليمية، كما في حالة الاتحاد الأوروبي مع السوق المشتركة للمخروط الجنوبي. وقد أخذ بعض البلدان ينضم إلى عضوية مختلف النظم الاقتصادية الدولية الكبيرة: فالولايات المتحدة مثلا أصبحت تشكل مركزا للتكامل في أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ؛ وما برحت السوق المشتركة للمخروط الجنوبي تسعى إلى عقد اتفاقات للتجارة الحرة ضمن منطقة التجارة الحرة للأمريكتين ومع الاتحاد الأوروبي. وعلى المدى الأطول، يحتمل أن تصبح جميع البلدان تقريبا منتسبة لنظام أو أكثر من نظم التكامل. غير أن ثمة قلقا مستمرا إزاء الأثر المترتب على مثل هذه التجمعات؛ (د) إن بعض المشاريع الجديدة أو التي تم إحياؤها، مثل مشروع التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ومشروع إنشاء منطقة للتجارة الحرة عبر المحيط الأطلسي، يمكن أن تجمع فيما بينها قوة اقتصادية كبيرة وأن تؤثر تأثيرا رئيسيا على بلدان أخرى وعلى عمل النظام التجاري المتعدد الأطراف.

١٩- ومن الأسباب التي يمكن أن تفسر هذا التكاثر في مخططات التكامل الاقليمي ما يتمثل في الطابع المتغير لعملية التكامل الاقتصادي. فهذه العملية قد تجاوزت إلى حد بعيد التجارة المحضة أو التكامل السوقي في شكل إنشاء مناطق للتجارة الحرة أو اتحادات جمركية. وقد أصبحت عملية التكامل عملية متعددة الأوجه والقطاعات تشمل طائفة واسعة من الأهداف الاقتصادية والأهداف السياسية الأخرى. وقد تحول قدر كبير من التشديد في الاتفاقات الجديدة نحو تحرير الاستثمار وأسواق العمل، وتعزيز التعاون التكنولوجي والعلمي، والبيئة، وسياسات المنافسة المشتركة أو التكامل المالي والنقدي. وهذه تشكل عناصر حاسمة في اتفاقات منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ومنطقة التجارة الحرة للأمريكتين، ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، واتفاقات الشراكة، والاتفاقات فيما بين البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فإن تجمعات التكامل لا تزال تمثل وسيلة للتغلب على الحواجز أمام التجارة إلى حد يتجاوز ما يمكن تحقيقه في إطار اتفاقات جولة أوروغواي: فالمقصود ببعض مبادرات التكامل الجديدة هو التوصل إلى تحرير إضافي لبعض الصادرات الهامة (مثل المنتجات الزراعية، والألبسة) وفي قطاعات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل الجوي، أو في توريد المشتريات العامة، بالاضافة إلى مواءمة المعايير التقنية أو الاعتراف المتبادل بها. وما برحت مصالح قطاع الأعمال تشكل قوة دافعة رئيسية لحفز الحكومات على التفاوض على عقد ترتيبات تكامل متعددة القطاعات من أجل تحرير امكانية الوصول إلى أسواق جديدة أو الاستفادة من فرص الاستثمار.

٢٠- ومن الدوافع الرئيسية لحفز البلدان النامية على الدخول في ترتيبات تكامل مختلطة مع شركائها التجاريين الرئيسيين ما يتمثل في فتح أسواقها أمام المنتجات التصديرية الحساسة، وتأمين إمكانية الوصول في مواجهة تدابير مكافحة الإغراق والتدابير الوقائية. كما أن ثمة إمكانيات كبيرة لتحسين القدرة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي وزيادة نقل التكنولوجيا. ويمكن للبلدان المتقدمة أن تحصل عن طريق الترتيبات المختلطة على مزايا تبادلية بالنسبة لتجارتها واستثماراتها لم تكن تتوفر لها من خلال الترتيبات التفضيلية

الأحادية التقليدية المعقودة مع البلدان النامية أو من خلال نظام الأفضليات المعمم. وبالاضافة إلى الاستفادة من فترات التنفيذ الأطول فيما يتعلق بعملية التحرير، أخذت البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تلتزم على نحو متواتر بالتزامات تتسم بنفس القدر من الصرامة الذي تتسم به التزامات شركاتها من البلدان المتقدمة.

ألف - التطورات الأخيرة في نصف الكرة الغربي

١- منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

٢١- بدأ سريان اتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية التي أنشأتها كندا والمكسيك والولايات المتحدة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وبالاضافة إلى التحرير التدريجي لتجارة السلع بين البلدان الثلاثة، ينطبق الاتفاق أيضا على عدة مجالات جديدة هامة تشمل: (أ) إزالة الحواجز أمام التجارة في مختلف الخدمات المالية وغيرها من الخدمات؛ (ب) تحرير سياسات الاستثمار في السلع والخدمات على السواء (مثل المعاملة الوطنية والمعاملة بموجب شرط الدولة الأكثر رعاية، وإزالة المحتوى المحلي، ومتطلبات أداء التصدير وموازنة التجارة)؛ (ج) الالتزامات بتعزيز وإنفاذ الحماية لحقوق الملكية الفكرية؛ (د) فتح أسواق التعاقد الحكومي؛ (هـ) الالتزامات بتطبيق قوانين المنافسة والتعاون بشأن القضايا المتصلة بإنفاذ هذه القوانين؛ و(و) صياغة إجراءات تسوية المنازعات.

٢٢- وتعالج في اتفاقات جانبية قضايا معايير العمل المتصلة بالتجارة وقضايا الحماية البيئية. والمقصود بالاتفاق التكميلي بشأن التعاون على صعيد قضايا العمل تبديد القلق حول ما إذا كانت معايير وشروط العمل غير المتشددة في المكسيك ستعطي للشركات المكسيكية ميزة غير منصفة: إذ أن كل طرف من الأطراف ملتزم بأن يطبق بصورة فعالة قوانينه في مجال العمل من خلال اتخاذ اجراءات حكومية "ملائمة". ومن المتوقع أن يسفر الاتفاق عن تحسين قوانين العمل، ولا سيما في المكسيك، إذ يتوجب على كل بلد أن "يكفل أن تتضمن قوانينه وأنظمته في مجال العمل معايير عالية في هذا المجال". إلا أن اتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية لا ينص على حرية حركة اليد العاملة. والمقصود بالاتفاق التكميلي بشأن التعاون البيئي هو الرد على الانتقادات التي تعتبر أن اتفاق منطقة التجارة الحرة سيفضي إلى الانتقاص من المعايير البيئية أو إلى تحويل المكسيك إلى "ملاذ تلوث" بالنسبة للشركات الأجنبية. فالاتفاق يجعل من إنفاذ القوانين البيئية الوطنية وتحقيق مستوى عال من الحماية البيئية التزاما دوليا بالنسبة لكل بلد من بلدان منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

٢٣- وهكذا فإن اتفاق منطقة التجارة الحرة قد تجاوز النطاق التقليدي للاتفاقات الاقليمية، مع التركيز على التدابير المطبقة عند الحدود، ليشمل طائفة واسعة من السياسات والمعايير الوطنية. وبذلك فإن الاتفاق قد فتح مجالات جديدة للتحرير ولاتساق السياسات العامة على المستوى الاقليمي.

٢٤- ولا يزال القلق يساور العديد من الشركاء التجاريين لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية إزاء النطاق المحتمل لتحويل مجرى تدفقات التجارة والاستثمار. وكما ذكر في تقرير سابق للأونكتاد، فإن مختلف التقديرات تدل على أن تحويل مجرى تدفقات التجارة يحتمل أن يكون ضئيلا نسبيا على المستوى الكلي ولكنه يمكن أن يكون هاما بالنسبة لفرادى البلدان وبالنسبة لقطاعات تصديرية معينة[٢] وبالنظر إلى خشية

بلدان الكاريبي من التعرض للخسارة سواء فيما يتعلق بالتجارة أو بالاستثمار، فإن هذه البلدان تطلب معاملة "متعادلة" مع المعاملة في إطار منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وذلك من خلال إدخال تحسينات على مبادرة حوض الكاريبي.

٢٥- وفي مجال الزراعة، من المحتمل أن يتزايد الطلب في الولايات المتحدة، ولا سيما الطلب على منتجات البساتين المكسيكية. وتشير احدى الدراسات إلى أن حالة هامة من حالات تحويل مجرى تدفقات التجارة في هذا الصدد قد تتمثل في قيام الولايات المتحدة بالاستعاضة عن مركزات عصير البرتقال المجفف المستوردة من البرازيل بتلك المستوردة من المكسيك[٣]. كما أن بلدان الكاريبي تعاني أيضا من بعض التحويل لمجرى تدفقات التجارة في منتجات البساتين[٤]. وعلاوة على ذلك، فإن تحويل مجرى التجارة في السكر قد يحدث نتيجة لتزايد التعاقد على المشتريات في المكسيك. إلا أنه ليس من المتوقع لتحويل مجرى التجارة لصالح الولايات المتحدة أن يكون مهما بالنظر إلى أن معظم الواردات الزراعية للمكسيك تأتي بالفعل من الولايات المتحدة. وفي مجال الصناعة التحويلية، أدت عملية التحرير في إطار جولة أوروغواي إلى تضييق نطاق تحويل مجرى التجارة في بعض القطاعات (مثل لعب الأطفال، والأثاث، والمستحضرات الصيدلانية، ومعدات المزارع والفولاذ). غير أن احتمالات تحويل مجرى التجارة تظل قائمة لصالح المكسيك في عدد من القطاعات الأخرى، ولا سيما المنسوجات، والألبسة، والأحذية، وقطع غيار السيارات، والشاحنات الخفيفة، وبعض المنتجات الالكترونية، وذلك على حساب بلدان موردة أخرى سواء في منطقة أمريكا اللاتينية (مثل بلدان الكاريبي، والبرازيل) أو في البلدان النامية في منطقة آسيا[٥] وعلاوة على ذلك، فإن بعض الصناعات في الولايات المتحدة قد تستفيد من تزايد الفرص التصديرية في السوق المكسيكية، بما في ذلك الكيماويات، والعدد الآلية، والأجهزة المنزلية، والآلات الصناعية العامة، وأجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية، والالكترونيات، وذلك على حساب الموردين في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأكثر تقدما. وقد زعمت البرازيل أن اتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية قد أدى بالفعل إلى حدوث انخفاض في صادراتها من السلع الرأسمالية[٦].

٢٦- ومن المتوقع لقواعد المنشأ الصارمة أن تسهم في تحويل مجرى تدفقات التجارة، ولا سيما في قطاعات المنسوجات، والألبسة، وقطع غيار السيارات، وبعض المنتجات الالكترونية (مثل أجزاء الأجهزة التلفزيونية). وعلاوة على ذلك، فإن الإلغاء التدريجي لمخطط المكسيك المتعلق برد الرسوم الجمركية سيكون على نحو متزايد في صالح استخدام المكسيك للمدخلات المصنوعة في أمريكا الشمالية وذلك على حساب الموردين من بلدان أخرى، بما فيها الاقتصادات النامية في آسيا. كما أن المنتجات المكسيكية ستصبح أكثر قدرة على المنافسة بالنظر إلى أن تحرير حركة الشاحنات عبر الحدود بموجب اتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية سيفضي إلى خفض تكاليف النقل.

٢٧- وعلاوة على ذلك، فإن العديد من بلدان أمريكا اللاتينية والبلدان الآسيوية تشعر بالقلق من أن المكسيك قد تجتذب، على حساب هذه البلدان، مقادير أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تثبيت مكانتها باعتبارها "منطلق انتاج" منخفض الكلفة تتوفر له امكانية الوصول بحرية إلى سوق أمريكا الشمالية. ويتمتع المستثمرون من البلدان الشريكة لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بمعاملة بموجب شرط الدولة الأكثر رعاية ومعاملة وطنية، فضلا عن حماية وأمن كاملين. وعلاوة على ذلك، فإن هؤلاء المستثمرين لا يخضعون لمتطلبات الأداء، وبإمكانهم أن يحولوا العملات الأجنبية بحرية وهم يتمتعون كذلك بالحماية من عمليات المصادرة دون تعويض. وقد سجلت تدفقات الاستثمار الفعلية إلى المكسيك زيادة كبيرة خلال

الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٣ ثم زادت بأكثر من ضعف في عام ١٩٩٤ لتصل إلى ٨ مليارات دولار. غير أنه يمكن التخفيف من مشاعر القلق هذه بالنظر إلى أن منطقة آسيا النامية قد ظلت إلى حد بعيد أكبر المناطق المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر وأكثرها دينامية.

٢٨- وستظل آثار اتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية على بلدان ثالثة محدودة بدرجة أكبر من تلك الآثار المترتبة على إنشاء اتحاد جمركي، ذلك لأن الاتفاق لا ينص على فرض تعريفة خارجية مشتركة أو على سياسة تجارية مشتركة. وتظل للدول الأعضاء في الاتفاق حرية الدخول في اتفاقات مع شركاء أجانب، ولا سيما من البلدان النامية. وقد استبقت المكسيك بل وسعت نطاق ترتيباتها التجارية التفضيلية في أمريكا اللاتينية: مع كولومبيا وفنزويلا ضمن مجموعة الثلاثة، ومع شيلي، ومع شركاء من منطقة أمريكا الوسطى.

٢٩- وتكمن الآثار الرئيسية لاتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بالنسبة للبلدان النامية الأخرى أساسا في الطابع المختلط للتجمع. فالمكسيك ستحسن مركزها التنافسي بالنظر إلى ما تتمتع به من مزايا تفضيلية بالنسبة للمنتجات المماثلة لتلك التي تنتجها بلدان نامية أخرى في أهم سوق عالمية. وحالما يتم تجاوز الأزمة التي ظهرت مؤخرا، ستستطيع المكسيك على الأرجح أن تجتذب من جديد قدرا كبيرا من الاستثمار الأجنبي المباشر من مختلف المصادر باعتبارها ممرا لأسواق الولايات المتحدة والأسواق الكندية وكذلك باعتبارها قاعدة انتاج منخفضة الكلفة بالنسبة للشركات من منطقة أمريكا الشمالية فيما يتعلق بنقل مواقع عمليات الانتاج التي لم تعد قادرة على المنافسة في الولايات المتحدة. ومن جهة ثانية، فإن اتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية سيوفر على الأرجح قوة دفع جديدة للاقتصاد المكسيكي حتى وإن كان من غير المحتمل لإمكانيات توفر الفرص التصديرية لبلدان ثالثة في السوق المكسيكية أن تتحقق إلا في مرحلة لاحقة. وعندما يستأنف الاقتصاد المكسيكي مسار نموه ويستفيد من الفرص الجديدة للتجارة التفضيلية والاستثمار الاضافي، فإن التجارة المكسيكية لن تزيد مع البلدان الأعضاء في منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية فحسب بل مع سائر الشركاء أيضا[٧].

٢ - نحو منطقة للتجارة الحرة للأمريكتين

٣٠- في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، اتفق نحو ٣٤ بلدا من بلدان أمريكا اللايتينة وكندا والولايات المتحدة على إنشاء منطقة للتجارة الحرة للأمريكتين بحلول عام ٢٠٠٥. وفي الوقت نفسه، أعاد المشتركون تأكيد التزامهم القوي بالقواعد والضوابط المتعددة الأطراف. وينبغي للاتفاق أن يكون متوازنا وشاملا؛ فبالاضافة إلى معالجة مسألة الحواجز أمام تجارة السلع والخدمات، يمكن لاتفاق منطقة التجارة الحرة للأمريكتين أن يشمل قضايا تحرير وتكامل أسواق رأس المال، والاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، والتعاقد الحكومي، وسياسة المنافسة، والتعاون في مجالات الطاقة والعلم والتكنولوجيا والسياحة والهياكل الأساسية. ومن المسائل التي لا تزال موضع جدل ما يتمثل في إدراج أحكام تتعلق بالمعايير البيئية ومعايير العمل في اتفاق انشاء منطقة التجارة الحرة للأمريكتين.

٣١- وبالنظر إلى الشمولية الواسعة لهذا الاتفاق، فإن تأثيره يحتمل أن يتجاوز ما يترتب على إنشاء منطقة للتجارة الحرة من آثار ذات صلة بالتجارة. فمن منظور أطول أجلا، يمكن لهذا الاتفاق أن يفضي إلى عملية إعادة هيكلة رئيسية لقاعدة الانتاج في نصف الكرة الغربي الذي ينطوي على امكانات انمائية كبيرة

من حيث المكاسب في الكفاءة، وزيادة تكامل الانتاج وأنشطة البحوث، ورفع المستوى التكنولوجي وتنمية الموارد البشرية. فمنطقة أمريكا الشمالية قد تتمتع بخيار توفير للمصادر وتقاسم للانتاج يضاهي ولربما يتجاوز مثيله في الشراكة القائمة بين اليابان ومنطقة جنوب شرق آسيا. ومن المتوقع لصادرات الولايات المتحدة إلى أمريكا اللاتينية أن تتجاوز صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي بحلول نهاية العقد.

٣٢- ويمكن تعزيز اتفاق منطقة التجارة الحرة للأمريكتين من خلال التوسيع التدريجي للعضوية في التجمعات الاقليمية القائمة لتشمل دولاً أعضاء جديدة وإقامة صلات أوثق على نحو متزايد بين هذه التجمعات، وهذه العملية يمكن أن تكون في الواقع عملية معقدة تتطلب تقاربا واتساقا متناميين بين مختلف ترتيبات التكامل. وقد حدثت عدة تطورات هامة زادت من قدرة تجمعات التكامل الرئيسية في المنطقة على مواجهة هذه التحديات. وقد أصبحت التجارة المتبادلة الآن محررة إلى حد بعيد ضمن المجموعة الأندية، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى، والاتحاد الكاريبي. وعلاوة على ذلك، فإن اصلاحات السياسة الوطنية للبلدان الأعضاء قد أدت إلى تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية لهذه البلدان وأسفرت عن درجة كبيرة من تحرير التجارة الخارجية، بينما أزيلت إلى حد بعيد القيود الكمية وغيرها من الحواجز غير التعريفية. وقد أصبحت المستويات التعريفية الآن أدنى بكثير مما كانت عليه قبل نهاية الثمانينات في معظم بلدان أمريكا اللاتينية وبلدان الكاريبي. كما أن هذا قد أدى إلى تسهيل التقدم المحرز من قبل المجموعة الأندية، والاتحاد الكاريبي، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى في تطبيق تعريفاتها الخارجية المشتركة التي أصبحت معدلاتها تتراوح الآن بين صفر و٢٠ في المائة. وقد تمثل التطور الرئيسي الجديد في عام ١٩٩٥ في الإنشاء الفعلي لاتحاد جمركي من قبل السوق المشتركة للمخروط الجنوبي بين الأرجنتين والبرازيل وباراغواي وأوروغواي. وقد وضعت السوق المشتركة للمخروط الجنوبي تعريفتها الخارجية المشتركة التي تتراوح أيضا بين صفر و٢٠ في المائة موضع التنفيذ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بالنسبة لنحو ٨٠ في المائة من جميع منتجاتها. وقد تم الآن تحرير ما نسبته نحو ٨٥ في المائة من مجموع التجارة داخل هذا التجمع؛ وسيتم تحرير النسبة المتبقية بصورة تدريجية بحلول عام ٢٠٠٦.

٣٣- وقد بدأت المفاوضات المتعلقة بالعضوية بين منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وشيلي. ولن تكون لهذا التمديد للعضوية سوى آثار محدودة بالنسبة لبلدان ثالثة، حيث أن صادرات شيلي إلى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية قد بلغت ٢,٤ مليار دولار (١٩٩٤) في حين لم تشكل حصة وارداتها سوى ٠,٢٧ في المائة. وسيدخل معظم صادرات شيلي إلى أسواق الولايات المتحدة وكندا على أساس اعفائها من الرسوم الجمركية بموجب شرط الدولة الأكثر رعاية أو في إطار المعاملة بمقتضى نظام الأفضليات المعمم بعد اختتام جولة أوروغواي. إلا أن شروط امكانية الوصول إلى الأسواق ستظل هامة بالنسبة لبعض الصادرات الشيلية مثل النبيذ والعنب وغير ذلك من الفواكه الطازجة وبعض منتجات الأسماك المجهزة والمنتجات الغذائية.

٣٤- وعلى المدى الأطول وإذا انضم المزيد من البلدان إلى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، فستكون للتحول من منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية إلى منطقة التجارة الحرة للأمريكتين آثار هامة بالنسبة لبلدان ثالثة. فمجموع الناتج القومي الاجمالي للبلدان الـ ٣٤ المرتقبة كأعضاء في منطقة التجارة الحرة للأمريكتين قد بلغ ٣٠٠ ٨ مليار دولار في عام ١٩٩٣، أي بنسبة تزيد بنحو ١٤ في المائة عن مجموع الناتج القومي الاجمالي للبلدان الأعضاء في منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. وتشتمل أنماط التصدير الخاصة ببلدان أمريكا اللاتينية وبلدان الكاريبي على طائفة واسعة من المنتجات تماثل من حيث نوعيتها وأسعارها

منتجات البلدان النامية الواقعة في مناطق أخرى. ويدل تقدير مسبق للآثار الخارجية المحتملة على أن منطقة التجارة الحرة للأمريكتين قد تحول ما نسبته ٢,٨ في المائة من صادراتها من البلدان الثالثة المتأثرة إلى الولايات المتحدة بحلول سنة ٢٠٠٢؛ وقد تعاني منطقة شرق آسيا من تحويل لمجرى تدفقات التجارة بنسبة ٢,٦ في المائة من الصادرات المتوقعة (وهي تشمل أساسا المنسوجات والملابس، والمنتجات الجلدية والمنتجات الترفيهية، ولوازم الرياضة)؛ وقد تبلغ هذه النسبة نحو ٢,٨ في المائة في حالة جنوب آسيا (المنتجات الغذائية والمنسوجات والملابس أساساً) ونحو ٣,٥ في المائة في حالة أوروبا الغربية (المنتجات الغذائية والمنسوجات أساسا). وقد تزيد منطقة التجارة الحرة للأمريكتين من الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية بما مقداره ٦٠ مليار دولار، وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى تكبد بلدان ثالثة خسارة تزيد عن ٢٠ مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر، ولربما تصل هذه الخسارة إلى ما مقداره ٣٠ مليار دولار في السنة من الصادرات المشتركة[٨].

٣٥- كما ينبغي النظر إلى مشروع إقامة منطقة التجارة الحرة للأمريكتين في السياق الدولي، فبالنظر إلى الالتزام بتعزيز المفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية والدعوات المستمرة للتعجيل في الجدول الزمني لمتابعة اتفاقات جولة أوروغواي، فإن مستوى التحرير المتعدد الأطراف للتجارة، والخدمات، والاستثمار، والتعاقد الحكومي، والقواعد الأخرى للتجارة الدولية قد يسجل أيضا تقدما كبيرا في نفس الوقت الذي يتوقع فيه ظهور منطقة التجارة الحرة للأمريكتين؛ وينبغي أن تكون الحصص المقررة في إطار ترتيب المنسوجات المتعددة الألياف قد اختفت وينبغي أن يكون تحرير الزراعة مثلا قد أحرز تقدما. وعلاوة على ذلك، فإن ثمة مشروعا مناظرا لمشروع اقامة منطقة التجارة الحرة للأمريكتين وهو مشروع مبادرة التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي يهدف إلى تحرير التجارة والاستثمار في هذه المنطقة في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠. ومن الممكن تحديد بعض الروابط بين المشروعين بالنظر إلى أوجه التماثل في مفاهيم التكامل الأساسية التي تستند إليها كلتا المبادرتين وكذلك بالنظر إلى أن البلدان الأعضاء في منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وشيلي هي أعضاء في مبادرة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ فضلا عن كونها من الأعضاء المحتملين في منطقة التجارة الحرة للأمريكتين. وسيكون لكلا العاملين تأثير حاسم على المفاوضات المرتقبة المتعددة الأطراف فضلا عن آثارهما المحتملة بالنسبة لبلدان ثالثة.

باء - الاتحاد الأوروبي: المزيد من التقدم والتوسع الجغرافي

١- التطورات الرئيسية الجديدة في تكامل الاتحاد الأوروبي

٣٦- إن التطورات الهامة التي حدثت مؤخرا على صعيد تكامل الاتحاد الأوروبي والتي تهم البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وبلدان ثالثة بصورة عامة تشتمل أولا على توسيع نطاق هذا التكامل ليشمل النمسا وفنلندا والسويد، وتكثيف علاقات الاتحاد مع بلدان أوروبا الوسطى ومنطقة البحر الأبيض المتوسط وغيرها من البلدان النامية، والمراجعة الرئيسية لاتفاقية لومي. وعلاوة على ذلك، هناك عدد من التدابير الأخرى التي اتخذها الاتحاد الأوروبي في إطار برنامجه المتعلق بإقامة سوق موحدة والأعمال التحضيرية لإنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي، وهي تدابير تترتب عليها آثار خارجية أيضا[٩].

٣٧- وفي مجال التجارة، أسفرت نتائج جولة أوروغواي عن التخفيف إلى حد ما من المخاوف إزاء النزعات الحمائية في الأحواز الاقتصادية الكبيرة. فنتيجة لإصلاح السياسة الزراعية المشتركة في عام ١٩٩٣،

بدأ الاهتمام يتحول عن سياسة دعم الأسعار ليتجه نحو تطبيق سياسة دعم مباشر لدخل المزارعين. ويتعلق إصلاح السياسة الزراعية المشتركة بجميع المنتجات الزراعية رهنا بتنظيم سوقي مشترك، وذلك باستثناء السكر، والنبيذ، والفواكه والخضار، ولحم الخنزير، والدواجن، والبيض. وتم خفض الأسعار المدعمة، ولا سيما بالنسبة للمحاصيل الرئيسية ولحوم الأبقار والعجول، ولكن الأفضلية التي يمنحها الاتحاد تستبقى من خلال الحماية عند الحدود. وعلاوة على ذلك، فإن المدفوعات المباشرة بالنسبة لكل هكتار أو لكل وحدة من المواشي تعوض عن الانخفاض في أسعار الدعم. وقد تم منح معاملة الإعفاء من الرسوم الجمركية بالنسبة لجميع الواردات من البذور، وعلف الحيوانات، والشاي، والمانجو، والزنجبيل، وغذاء الأسماك[١٠].

٣٨- وقد أدى إنجاز عملية مواءمة التدابير التجارية الوطنية في إطار برنامج السوق الموحدة إلى فرض تعريفات أعلى بالنسبة لبضعة منتجات مثل السمك المعلب، والموز، والسيارات. ويستمر تصاعد التعريفات في المراحل المتقدمة لتصنيع المنتجات، وبالتالي فإن البلدان النامية تواجه صعوبات أكبر في تنويع امكانيات توريد صادراتها إلى منتجات أعلى قيمة في قطاعات السمك، والتبغ، والجلود، والمطاط، والمنسوجات، والمنتجات المعدنية، والصناعات الالكترونية. وقد أزال الاتحاد الأوروبي عددا كبيرا من القيود الكمية الوطنية التي كانت تفرض في السابق على الواردات عموما أو على الواردات من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وقد استعيض عن بعض هذه القيود بحصص محددة أو بتقييدات طوعية للصادرات على مستوى الاتحاد، كما في حالة الحصص المقررة بموجب ترتيب المنسوجات المتعددة الألياف بالنسبة للمنسوجات والملابس، والقيود المؤقتة على الواردات من منتجات الأسماك المعلبة، بما فيها التونة؛ ولم تطبق الدول الأعضاء جميعها التقييدات الطوعية للصادرات فيما يتعلق بصادرات السيارات من اليابان. ويطبق الاتحاد الأوروبي أيضا حصصا مشتركة على بعض الواردات من الصين. ويجري الآن تطبيق شرط وقائي خاص فيما يتعلق بالواردات من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والتي ليست شريكة في اتفاقات أوروبية، وقد تم تطبيق هذا الشرط لفرض حصص على الواردات من الفولاذ وتقييدات طوعية للصادرات من الألومنيوم. وقد أعرب بعض البلدان المصدرة عن قلق من أن بعض الحصص قد حددت عند مستويات منخفضة جدا، مما يفضي إلى حالات نقص في العرض في أسواق الاتحاد الأوروبي.

٣٩- كما أعربت البلدان النامية عن قلقها من أنه مع التقدم في عملية تحرير الحواجز التعريفية وغير التعريفية، قد يلجأ الاتحاد الأوروبي بشكل متزايد إلى استخدام تدابير مكافحة الإغراق، والرسوم التعويضية، والتسويات المتفاوض عليها بدوافع حمائية. وبالمثل فإن ممارسات تراخيص الاستيراد قد أثارت قلقا لدى البلدان النامية التي ترى أن مثل هذه التراخيص يمكن أن تثبط عمليات التصدير إلى الاتحاد الأوروبي. وقد تضاعف استخدام تدابير مكافحة الإغراق ثلاث مرات بين عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٤. وتزايد استخدام هذه التدابير بصفة خاصة إزاء بعض البلدان النامية (مثل الصين وتركيا) والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية فيما يتعلق بمنتجات مثل الحديد والصلب، والاسمنت، والأسمدة. وقد بات تطبيق تدابير مكافحة الإغراق أكثر سهولة بالنظر إلى أن اعتماد قرارات تطبيق مثل هذه التدابير لم يعد يتطلب منذ عام ١٩٩٤ سوى أغلبية بسيطة ضمن الاتحاد الأوروبي. وفي بعض الحالات، تفاوض الاتحاد الأوروبي على تسويات فيما يتعلق بفرض الرسوم التعويضية على الواردات من البلدان النامية، كما في حالة الواردات من التفاح والكمثرى من شيلي. إلا أن تطبيق الرسوم التعويضية في عام ١٩٩٤ على واردات الليمون من الأرجنتين، وهي أكبر مورد من خارج الاتحاد، قد أدى إلى توقف تام للمبيعات الأرجنتينية إلى السوق الأوروبية.

٤٠- وقد نزع الأداء التصديري الكلي للبلدان النامية في أسواق الاتحاد الأوروبي إلى التأكيد على أنه لم يكن للسوق الأوروبية الموحدة سوى تأثير ضئيل على البلدان النامية كمجموعة. إلا أنه يتعين رصد التطورات بعناية فيما يتعلق باحتمال تحويل مجرى التدفقات التجارية والآثار المترتبة على توليد التجارة، ولا سيما من منظور أطول أجلا حيث يتوقع للمكاسب الدينامية فيما يتصل بالكفاءة أن تزداد في الاتحاد الأوروبي.

٢- انضمام السويد وفنلندا والنمسا

٤١- انضمت السويد وفنلندا والنمسا إلى الاتحاد الأوروبي في ١ شباط/فبراير ١٩٩٥. واعتمدت الدول الثلاث الأعضاء الجديدة التعريفة الجمركية المشتركة للاتحاد، الأمر الذي استتبع إجراء تغييرات في كلا الاتجاهين. وقد أدت الزيادات في التعريفات المجمدة بموجب شرط الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بعدد من المنتجات إلى مطالبات من قبل كندا والولايات المتحدة وغيرهما من الشركاء في منظمة التجارة العالمية بإجراء مفاوضات بشأن التعويضات في إطار منظمة التجارة العالمية. كما زادت المعدلات المطبقة بالنسبة للبلدان النامية فيما يتعلق بمنتجات أخرى في الحالات التي كانت فيها النمسا وفنلندا والسويد تطبق في السابق وفي إطار نظام الأفضليات المعمم معدلات صفرية أو معدلات أدنى من المعدلات الجديدة بمقتضى نظام الأفضليات المعمم للاتحاد الأوروبي.

٤٢- وعلاوة على ذلك، فإن الدول الأعضاء الجديدة قد اعتمدت التدابير غير التعريفية للاتحاد. فتواتر فرض حصص الاستيراد والتقييدات الطوعية للصادرات (مثل النسبة المئوية للخطوط التعريفية الوطنية المشمولة بهذه التدابير) يبلغ مستوى أعلى بكثير في الاتحاد الأوروبي منه في النمسا أو فنلندا أو السويد. وقد تمت زيادة بعض حصص الاستيراد والحصص التعريفية المقررة من قبل الاتحاد من أجل استيعاب الطلب المتزايد منذ انضمام الدول الثلاث الأعضاء الجديدة (ومن الأمثلة على ذلك الواردات من لعب الأطفال من الصين، وواردات الموز من أمريكا اللاتينية). وقد بدأ خلال عام ١٩٩٥ سريان المزيد من التعديلات التصاعدية فيما يتعلق بحصص أخرى.

٤٣- وفي قطاع المنسوجات والملابس، تفاوتت أنماط القيود تفاوتا واسعا بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة. فقد كان الاتحاد الأوروبي يعتمد نظاما شاملا للاتفاقات الثنائية التي تشمل المجموعة الكاملة من المنتجات الخاضعة لترتيب المنسوجات المتعددة الألياف مع فرض العديد من القيود على الحصص، بينما كانت الدول المنضمة تطبق قيودا بطريقة انتقائية إلى حد بعيد، حيث كانت التقييدات تفرض في الغالب في قطاع الملابس. وعلاوة على ذلك، فإن عدد البلدان النامية المتأثرة بترتيبات تقييد الصادرات (ترتيبات المنسوجات المتعددة الألياف وغيرها) هو أعلى بكثير في حالة الاتحاد الأوروبي منه في حالة البلدان الثلاثة المنضمة. وبالمثل فإن الاتحاد الأوروبي يفرض على الموردين المهيمنين تقييدات أوسع نطاقا منها في حالة البلدان المنضمة. وبالتالي فإن البلدان النامية المصدرة ستخضع في البلدان الأعضاء الجديدة لتقييدات أوسع بكثير نتيجة لانطباق الاتفاقات الثنائية للاتحاد الأوروبي فيها: فهذه البلدان ستواجه، حتى إذا تمت زيادة الحصص، تراجعا هائلا في إمكانية وصولها إلى الأسواق بحرية. وقد تعين على السويد التي ألغت الحصص المقررة في إطار ترتيب المنسوجات المتعددة الألياف في ١ آب/أغسطس ١٩٩١، أن تعيد فرض هذه الحصص بالنسبة للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٤٤- وقد اعتمدت البلدان الثلاثة الأعضاء الجديدة السياسة الزراعية المشتركة. وبالتالي فإن مستويات الأسعار في قطاعاتها الزراعية ستكيف مع مستويات الأسعار في الاتحاد الأوروبي. وهذا سيسفر إلى حد بعيد عن انخفاض في الأسعار الزراعية في الدول الأعضاء الجديدة التي كانت في السابق تعتمد سياسة أكثر حمائية من الناحية النسبية. ومع ذلك فإن البلدان النامية لن تجد بالضرورة فرصا سوقية جديدة، بل إنها ستواجه على الأرجح منافسة متزايدة في أسواق الأعضاء الجدد مع حصول الموردين للاتحاد على امكانية الوصول غير المقيد إلى البلدان المنضمة في قطاعات كانت محمية في السابق، مثل العديد من المنتجات الغذائية والفواكه والخضار؛ ويمكن لمخاطر تحويل مجرى التدفقات التجارية أن تصبح كبيرة بالنسبة لبعض البلدان النامية. وعلاوة على ذلك فإنه حتى درجة الحماية المخفضة عند الحدود في البلدان المنضمة قد تظل في بعض الحالات تتسم بمستوى عال من التقييد (كما في حالة لحوم الأبقار). وقد أصبحت شروط توريد الموز إلى الدول الأعضاء الجديدة تقييدية بدرجة أكبر بكثير في إطار الحصص التعريفية للاتحاد الأوروبي ومخطط تراخيص الاستيراد فيما يتعلق بالمنتجين من خارج الاتحاد الأوروبي والبلدان الأعضاء في مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، حتى ولو تمت زيادة الحصة الاجمالية للاتحاد الأوروبي.

٤٥- ويطبق الأعضاء الجدد جميع تدابير مكافحة الإغراق التي يطبقها الاتحاد الأوروبي. وبالتالي فإن شروط اتاحة امكانية الوصول قد أصبحت تقييدية بدرجة أكبر. وقد كانت تدابير مكافحة الإغراق تتسم بأهمية أكبر بكثير في السياسات التجارية للاتحاد الأوروبي منها في سياسات أي بلد من البلدان الثلاثة المنضمة. فالصادرات إلى النمسا وفنلندا والسويد من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤، على سبيل المثال، لم تتأثر برسوم مكافحة الإغراق أو بتعديلات الأسعار. والتحقيقات في ممارسات الإغراق لم تباشر إلا من قبل النمسا والسويد وقد كانت موجهة ضد بلدين فقط. وهذا يتناقض تناقضا ملفتا للنظر مع العدد الكبير جدا من التدابير المطبقة من قبل الاتحاد الأوروبي والتي تشمل مجموعة واسعة من المنتجات والبلدان.

٤٦- وقد اعتمد الأعضاء الجدد جميع اتفاقات الانتساب والتعاون المعقودة مع البلدان النامية (ولا سيما البلدان الأعضاء في مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ وبلدان البحر المتوسط والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وهكذا فإن الأعضاء الجدد سيمنحون من جانبهم معاملة تفضيلية فيما يتعلق بإتاحة الوصول إلى الأسواق فضلا عن المعونة المالية، كما سيشاركون في أنشطة التعاون حسبما تنص عليه هذه الترتيبات.

٣- الاتفاقات مع الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

٤٧- إن الاتفاقات الأوروبية التي وقعها الاتحاد الأوروبي مع بلغاريا والجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا قد دخلت حيز التنفيذ بالكامل. وعقد الاتحاد الأوروبي كذلك اتفاقات أوروبية مع دول البلطيق. وهذه الاتفاقات تتيح امكانيات الحصول على عضوية كاملة في الاتحاد في المستقبل. وتجري مفاوضات في هذا الشأن مع سلوفينيا.

٤٨- ويشير تحليل أولي أجرته أمانة الأونكتاد إلى أن الآثار الكلية لاتفاقات الانتساب على التنافس مع البلدان النامية في أسواق الاتحاد الأوروبي قد تظل محدودة لفترة من الوقت. غير أن المنافسة يمكن أن تتكثف فيما يتعلق ببعض المنتجات (مثل الأغذية، والأسمدة، ومنتجات الفولاذ، وأجزاء الآلات وكذلك - إلى

حد ما - المنسوجات والملابس والأحذية). وقد تم التعجيل إلى حد بعيد في عملية تحرير المنسوجات والملابس من الحصص المقررة في إطار ترتيب المنسوجات المتعددة الألياف وذلك لصالح الشركاء في الاتفاقات الأوروبية عقب اختتام جولة أوروغواي، الأمر الذي ينطوي على مخاطر تكثيف الآثار التفضيلية بالنسبة للبلدان النامية المصدرة بالدرجة الأولى[١١].

٤٩- ومع أنه لا يزال من السابق لأوانه إلى حد بعيد استخلاص استنتاجات مفصلة، فإن حالة هنغاريا توفر بعض الدلالات الملموسة. ففي السنوات الأخيرة، وسعت هنغاريا إلى حد بعيد صادراتها من الآلات والسلع الاستهلاكية الصناعية إلى الاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، حدث توسع سريع في نشاط التعاقد من الباطن من قبل شركات من الاتحاد الأوروبي في قطاعي المنسوجات والملابس الهنغارية. وعلى النقيض من ذلك، فقد أسهمت صادرات المنتجات الزراعية التي تركت فيها اتفاقات الانتساب حواجز حمائية عالية مساهمة أدنى بكثير في توسيع الصادرات في التجارة مع الاتحاد الأوروبي.

٥٠- ولم يكن في التطورات التي حدثت حتى الآن ما يبرر مخاوف بعض البلدان النامية من أن اتفاقات الانتساب يمكن أن تفضي إلى تحويل مجرى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب هذه البلدان ولصالح بلدان أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقالية. فالواقع أن مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر قد ظل هامشيا في هذه البلدان فضلا عن تركزه في بضعة اقتصادات. وقد استأثرت البلدان الأربعة المنتمية إلى منطقة التجارة الحرة لأوروبا الوسطى بما نسبته ٧٧ في المائة من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة في عام ١٩٩٣.

٥١- وتتوخى اتفاقات الانتساب إمكانية الحصول على عضوية كاملة في الاتحاد الأوروبي. وقد قامت هنغاريا وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا بالفعل بتقديم طلبات رسمية للحصول على عضوية كاملة في الاتحاد. وأعرب الاتحاد الأوروبي عن استعداده لتوفير المساعدة التقنية لأغراض إجراء الاصلاحات اللازمة من أجل تحضير اقتصادات هذه البلدان لتمكينها من الحصول على عضوية الاتحاد في نهاية المطاف. وسيثير حصول بلدان أوروبا الوسطى التي تمر بمرحلة انتقالية على العضوية الكاملة في الاتحاد قضايا زراعية معقدة وستترتب عليه تكاليف عالية بالنسبة للاتحاد الأوروبي. ذلك لأن المنتجين الزراعيين في البلدان الحالية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فضلا عن موردي المنتجات الزراعية للمناطق المعتدلة في البلدان النامية أيضا، سيواجهون منافسة جديدة في أسواق الاتحاد الأوروبي من قبل بلدان أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقالية، وذلك حالما تحصل هذه البلدان على عضوية كاملة في الاتحاد. وعلاوة على ذلك، يمكن توقع تزايد هذه المنافسة حالما يتمكن الموردون من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية من تحسين انتاجيتهم ونوعية منتجاتهم وقدرتهم على الاستجابة لطلبات المستهلكين. وسيلزم إجراء اصلاحات رئيسية للسياسة الزراعية المشتركة من أجل تسهيل تكيف القطاع الزراعي للاتحاد الأوروبي مع هذه المنافسة.

٥٢- كما قام الاتحاد الأوروبي بالتفاوض على اتفاقات شراكة وتعاون مع بيلاروس وملدوفا وروسيا وأوكرانيا. وهذه الاتفاقات تعزز التعاون في عدد من المجالات، ولا سيما مجال الاستثمار، ولكنها لا تشتمل على إنشاء مناطق للتجارة الحرة في المستقبل القريب؛ غير أنها تترك الباب مفتوحا أمام إمكانية إقامة مثل هذه المناطق للتجارة الحرة فيما بعد. وقد تم التفاوض على نوع آخر من اتفاقات التجارة والتعاون مع كازاخستان وقيرغيزستان وتركمانستان وأوزبكستان، وهي اتفاقات لا تتيح امكانيات الانتساب. ويجري إعداد استراتيجية للاتحاد الأوروبي إزاء بلدان القوقاز.

٤- التغيرات في السياسة الانمائية للاتحاد الأوروبي وعلاقته مع البلدان النامية

٥٣- لقد حددت معاهدة ماسترخت، لأول مرة، الأهداف الأساسية لسياسة انمائية للاتحاد الأوروبي. وهناك اتفاق من حيث المبدأ على أن السياسات الانمائية ينبغي أن تكون "أوروبية بحق"، وليس سياسات تسعى إلى تحقيق مصالح وطنية ضيقة كثيرا ما تكون قصيرة الأجل. وعلاوة على ذلك، ثمة توافق في الآراء على أن التعاون الانمائي ينبغي أن يستند على نحو متزايد إلى مفهوم المنفعة المتبادلة[١٢]. وقد أخذت الأشكال الجديدة للتعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي والبلدان النامية توجه على نحو متزايد نحو تقديم المساعدة لأغراض التنمية الصناعية وتنمية نشاط الأعمال في القطاع الخاص، والمشاريع المشتركة، وتحسين القدرات التكنولوجية، ورفع مستوى المهارات البشرية، وليس نحو توفير معونة مالية وغذائية محضة.

٥٤- وبمناسبة استعراض منتصف المدة لاتفاقية لومي، وافق الاتحاد الأوروبي على توفير مبلغ ١٣,٣ مليار وحدة نقدية أوروبية إلى صندوق التنمية الأوروبي للفترة ١٩٩٥-١٩٩٩، مقارنة بما مقداره ١٠,٨ مليار وحدة نقدية أوروبية للفترة السابقة، محافظا بذلك وبشكل أساسي على القيمة الحقيقية للمعونة المقدمة من الاتحاد، مع أخذ الدول الأعضاء الجديدة في الاعتبار. وقد وفر هذا الاستعراض الرئيسي أيضا الفرصة لإجراء تقييم شامل للعمليات ولنتائج التعاون بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الأعضاء في مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، وكذلك لإجراء بعض التحسينات في المجالات المالية والاستثمارية والتجارية وغيرها من مجالات التعاون.

٥٥- كما أن السياسة العامة للاتحاد الأوروبي إزاء منطقة البحر الأبيض المتوسط تتخذ اتجاها جديدا في إطار مشروع إقامة شراكة بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة البحر المتوسط. وستنطوي هذه العملية على الإنشاء التدريجي لمنطقة واسعة للتجارة الحرة على المدى الأطول، تشمل الاتحاد الأوروبي، وبلدان البحر الأبيض المتوسط، وكذلك في نهاية المطاف، بلدان أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقالية. وسيتسم هذا التعاون بطابع تبادلي كما سيكون واسع النطاق بحيث يشمل قطاعات التجارة، والاستثمار، والصناعة، والطاقة، والبيئة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والخدمات، وحركات رأس المال، والعلم والتكنولوجيا، وتنمية الموارد البشرية، ومشاكل الاتجار بالمخدرات، والهجرة غير المشروعة، والسياحة. ويتوخى الاتحاد الأوروبي، من جانبه، عملية فتح تدريجية لسوقه أمام منتجات منطقة البحر الأبيض المتوسط مقابل قيام شركائه في هذه المنطقة بتحرير التجارة والاستثمار. كما سيقدم الاتحاد الأوروبي معونة مالية هامة ستكون موازية لمساعداته المالية لصالح بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وسيسهل اجراءات التكيف الاقتصادي والاجتماعي التي تنطوي عليها مثل هذه العملية بالنسبة للبلدان النامية الشريكة. ويتوخى الاتحاد الأوروبي تقديم معونة لبلدان البحر الأبيض المتوسط بما مقداره ٤,٧ مليار وحدة نقدية أوروبية للفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ مقارنة بمعونة قدرها ٦,٧ مليار وحدة نقدية أوروبية مخصصة لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية. ومن شأن التعاون فيما بين الصناعات وتنفيذ المشاريع المشتركة على مستوى أعلى بكثير بين الاتحاد الأوروبي وبلدان البحر الأبيض المتوسط أن يفضي إلى زيادة القدرة التنافسية لقطاع المشاريع في كلتا المنطقتين. وقد شرع الاتحاد الأوروبي في التفاوض على اتفاقات تبادلية جديدة بشأن مناطق التجارة الحرة مع كل من مصر والمغرب وتونس. ووافق الاتحاد الأوروبي أيضا على تنفيذ اتفاق الاتحاد الجمركي مع تركيا وعلى إتاحة امكانية الانضمام لكل من قبرص ومالطة.

٥٦- ويعمل الاتحاد الأوروبي على زيادة توسيع شبكة اتفاقاته في مجال التجارة الحرة لتشمل مناطق أخرى خارج أوروبا ومنطقة البحر المتوسط. ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، اتفق الاتحاد الأوروبي والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي على عقد اتفاق إطاري أقاليمي بشأن التعاون التجاري والاقتصادي كخطوة أولى في اتجاه الشراكة الأقاليمية[١٣]. وهذا الاتفاق سيمهد الطريق أمام تحرير التجارة وسيولد المزيد من التعاون الاقتصادي الذي سينطوي في البداية على تقديم الدعم لعملية التكامل في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي فضلا عن دعم بعض المشاريع الاقليمية الرئيسية (في قطاعات النقل والطاقة والبيئة والاتصالات السلكية واللاسلكية مثلا). وسيقوم الاتحاد الأوروبي بتوفير التعاون المالي والتقني. وسيتمثل الهدف النهائي لإقامة شراكة أقاليمية بين الاتحاد الأوروبي والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي في الإنشاء التدريجي لمنطقة للتجارة الحرة، وتحرير التجارة في الخدمات، وتحرير الاستثمار، والتعاون في قطاعات الصناعة، والبحوث والتكنولوجيا، والبيئة، والنقل، وتكنولوجيات المعلومات، والاتصالات السلكية واللاسلكية. وفي قطاع الزراعة، يتوخى الاتحاد الأوروبي مؤقتا إجراء عملية تحرير متبادلة وتدريجية تأخذ في الاعتبار حساسية بعض المنتجات. ويجيء اهتمام الاتحاد الأوروبي بإقامة علاقات أوثق مع السوق المشتركة للمخروط الجنوبي استجابة لإنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. وتدل دراسات المحاكاة التي أجرتها المفوضية الأوروبية على أن الاتجاهات الحالية في التجارة، مقترنة بأي توسيع لنطاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، يمكن أن تفضي إلى خسارة الاتحاد الأوروبي لحصته السوقية في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي. وعلى النقيض من ذلك، فإنه من المتوقع لتعزيز التكامل أن يولد فرصا سوقية جديدة لكلتا المنطقتين وكذلك للاتحاد الأوروبي، ولا سيما في الصادرات ذات القيمة المضافة العالية (مثل الأجهزة الفضائية، والالكترونيات، ومنتجات الحاسوب، والأجهزة الكهربائية، والسيارات)[١٤].

٥٧- ويعتزم الاتحاد الأوروبي كذلك التفاوض على عقد اتفاقات مماثلة للتجارة الحرة مع المكسيك وجنوب أفريقيا. غير أن شبكته الشاملة للاتفاقات الثنائية مع جميع البلدان والتجمعات النامية الأخرى تقريبا يحتمل أن تظل من نوع الشبكات القائمة على أساس شرط الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بالتجارة، مع التركيز على مجالات مثل التعاون وتحرير الاستثمار.

جيم - عمليات التكامل في أوروبا الوسطى والشرقية

٥٨- إن الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته مؤخراً البلدان المنتمية الى منطقة التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، رغم أنه لا يزال متواضعاً وهشاً، قد هيأ أحوالاً مؤاتية للتعجيل والتوسع في عمليات التكامل فيما بين هذه البلدان ومع بلدان أخرى. وقد تم مؤخراً تقديم الموعد المقرر لإنشاء منطقة التجارة الحرة لأوروبا الوسطى التي كان من المقرر أصلاً انشاؤها بحلول سنة ٢٠٠٠ بحيث أصبح من المزمع انشاؤها بحلول عام ١٩٩٧. وقد أقامت سلوفينيا روابط اقتصادية وثيقة مع منطقة التجارة الحرة لأوروبا الوسطى من خلال عقد اتفاقات ثنائية للتجارة الحرة مع الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وهنغاريا. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، اتفقت البلدان الأعضاء في منطقة التجارة الحرة لأوروبا الوسطى وسلوفينيا على خفض التعريفات على تجارتها المتبادلة في المنتجات الزراعية الى النصف اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ ثم على الازالة التامة للتعريفات المتبقية في هذا القطاع بحلول نهاية عام ١٩٩٧. إلا أنه باستثناء التجارة بين الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا، تظل التجارة فيما بين بلدان منطقة التجارة الحرة لأوروبا الوسطى ضئيلة نسبياً. ويعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي لهذه البلدان . وقد بدأ في أوائل عام ١٩٩٥ سريان اتفاق منطقة التجارة الحرة بين دول البلطيق الثلاث، وهي استونيا ولاتفيا وليتوانيا.

٥٩- وقد كان الهدف من الاتفاق المتعلق بانشاء اتحاد اقتصادي ضمن كومنولث الدول المستقلة الذي ابرم في عام ١٩٩٣هو إنشاء إطار سوقي جديد للتعاون في مجالي التجارة والمشاريع. وقد أعقب هذا الاتفاق الاطاري في عام ١٩٩٤ اعتماد اتفاقات بشأن إنشاء منطقة للتجارة الحرة ضمن كومنولث الدول المستقلة وبشأن إقامة اتحاد مدفوعات خاص بالكومنولث. وقد تسنى من خلال التعاون في إطار كومنولث الدول المستقلة استبقاء نسبة كبيرة من شروط التجارة الحرة السابقة ودمجها في الوضع الجديد للدول المستقلة حديثاً. غير أن مشاكل رئيسية بالنسبة للتجارة المتبادلة لا تزال قائمة في المجال النقدي بصفة خاصة حيث أن التعاون لم يحقق سوى القليل من التقدم حتى الآن. كما أن محاولات التقدم في اتجاه تحقيق أهدف الاتحاد الجمركي قد واجهت صعوبات رئيسية. وبموازاة مشاركة بلدان كومنولث الدول المستقلة في الاتحاد الاقتصادي للكومنولث، ما برح العديد من هذه البلدان يتطلع الى اقامة روابط اقتصادية أوثق على أسس ثنائية ودون اقليمية أو خارج المنطقة.

٦٠- ويمكن النظر الى مبادرات التكامل هذه فيما بين البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية باعتبارها تمثل جهداً يرمي على الأقل الى الاستعادة الجزئية للروابط الاقتصادية الوثيقة التي كانت قائمة في السابق فيما بينها. وبالنسبة لبلدان ثالثة، بما في ذلك البلدان النامية، يدل الانتعاش الاقتصادي لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية على وجود فرص متنامية للتجارة المتبادلة.

دال - التكامل الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٦١- في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، اعتمدت الدول الـ ١٨ الأعضاء في رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ[١٥] الهدف الطويل الأجل المتمثل في تحرير وفتح أسواق التجارة والاستثمار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتعتزم البلدان الصناعية تحقيق هذا الهدف بحلول سنة ٢٠١٠، بينما تسعى الاقتصادات النامية الى تحقيقه بحلول سنة ٢٠٢٠. كما قررت البلدان الأعضاء في رابطة التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ توسيع برامج تيسير التجارة والاستثمار والتعجيل فيها عن طريق إزالة العوائق الادارية وغير الادارية؛ كما أن هذه البلدان ستقوم بتكثيف التعاون على صعيد تنمية الموارد البشرية والطبيعية والقدرات التكنولوجية وقدرات تنظيم المشاريع في المنطقة. وأكدت البلدان الأعضاء في الوقت نفسه التزامها الكامل بالنظام التجاري المتعدد الأطراف، وبالتعجيل في تنفيذ التزاماتها بمقتضى جولة أوروغواي، وبمواصلة عملية تحرير التجارة والاستثمار من جانب واحد، وبالعمل مع البلدان الأخرى في اتجاه تعزيز عملية التحرير المتعددة الأطراف. ولا ترمي رابطة التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ الى اقامة تكتل تجاري ذي توجه داخلي. وفي حين ستعمل الرابطة على خفض الحواجز فيما بين الاقتصادات الاقليمية، فانها تعتزم أيضا خفض تلك الحواجز القائمة بين اقتصادات البلدان الأعضاء وغير الأعضاء فيها؛ وستكرس اهتماماً خاصاً لضمان استفادة البلدان النامية غير الأعضاء فيها من عملية تحرير التجارة والاستثمار أيضاً، وفقاً لأحكام منظمة التجارة العالمية.

٦٢- وقد شرعت الرابطة في إعداد مقترحات مفصلة لتنفيذ هذه المقررات ولصياغة الاطار التعاوني في مختلف الاتجاهات بما في ذلك: (أ) اجراء استعراض لجوانب الترابط بين الرابطة والتجمعات دون الاقليمية القائمة (منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، والاتفاق التجاري لتوطيد العلاقات الاقتصادية بين استراليا ونيوزيلندا، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية)؛ (ب) وضع مبادئ شاملة غير ملزمة في مجال الاستثمار في إطار رابطة التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ مع ادراج أحكام

فيما يتعلق بالشفافية، وعدم التمييز، والمعاملة الوطنية، وحوافز الاستثمار؛ (ج) مواصلة الحوار في إطار الرابطة بشأن قضايا السياسة الاقتصادية واجراء مشاورات حول الأسواق المالية وأسواق رأس المال، وتعبئة رأس المال الاستثماري وحركات أسعار الصرف. وقد كان من المتوقع للاجتماع الوزاري للرابطة في عام ١٩٩٥ أن ينظر في سبل تنفيذ الاعلان ومبادئ الاستثمار التي اعتمدت في بوغور، وأن يعد خطة عمل لتحقيق هدف تحرير وفتح أسواق التجارة والاستثمار في المنطقة.

٦٣- ويشكل هذا البرنامج الجديد تحولاً رئيسياً في التعاون ضمن الرابطة في اتجاه التوصل على المدى الأبعد الى إنشاء أكبر منطقة للتجارة الحرة والاستثمار في العالم. ففي عام ١٩٩٣، شكل الناتج القومي الاجمالي لبلدان الرابطة نحو ربع الناتج القومي الاجمالي العالمي بينما شكلت صادراتها ما نسبته ٤٣ في المائة من مجموع الصادرات العالمية. وشكلت التجارة فيما بين بلدان الرابطة نحو ثلثي مجموع صادرات هذه البلدان. وسيحدد التنوع الواسع فيما بين اقتصادات بلدان الرابطة مدى سرعة التقدم نحو تحقيق أهداف التحرير الطويلة الأجل. كما أن هذا التنوع ينطوي على بعض الفرص: فالبلدان النامية الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وغيرها من البلدان النامية الأعضاء في رابطة التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ تظل تشكل قاعدة هامة كمصادر لتوفير المواد الخام والمكونات وكذلك كمواقع جديدة لنقل الصناعات بالنسبة للبلدان الصناعية الأعضاء في رابطة التعاون الاقتصادي.

٦٤- ولا تزال سياسات الاستثمار تختلف اختلافاً واسعاً على الرغم من التقدم الكبير المحرز في اتجاه زيادة تحرير الشروط التشغيلية للمؤسسات واجراء تحرير كبير للضوابط على التعامل بالنقد الأجنبي، واعتماد سياسات حوافز مؤاتية، وحدوث زيادة سريعة في عدد اتفاقات الاستثمار الثنائية واتفاقات الضريبة المزدوجة بين البلدان الأعضاء في الرابطة. وقد اجتذبت بلدان الرابطة في الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٢ نسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم بلغت في متوسطها ٣٧ في المائة. وتدل التدفقات الى بعض البلدان النامية على ظهور اتجاه تصاعدي بدرجة كبيرة حتى بدون وجود أي ترتيب تكاملي رسمي؛ وهناك بعض البلدان النامية التي أصبحت هي نفسها مستثمرة هامة. ومما أسهم في ظهور هذا الاتجاه انتهاج سياسات مستقلة لتحرير التجارة والاستثمار منذ منتصف الثمانينات. وعلاوة على ذلك، فقد شاركت البلدان الأعضاء في رابطة التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ مشاركة نشطة في مفاوضات جولة أوروغواي. وستؤدي النتائج التي تم التوصل اليها، حالما يتم تنفيذها تنفيذا كاملاً، الى إعطاء المزيد من الزخم لعمليات التجارة والاستثمار داخل المنطقة وخارجها.

٦٥- إن تقييم الآثار المحتملة لإنشاء رابطة التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ على بلدان ثالثة لن يكون في هذه المرحلة إلا محاولة تخمينية الى حد بعيد. إذ لا يزال يتعين تحديد السمات الأساسية لبرنامج الرابطة والطريقة التي ستعمل بها. وعلى المدى الأطول، وبحلول الوقت الذي تحقق فيه أهداف الرابطة المتوخى بلوغها بين عام ٢٠١٠ وعام ٢٠٢٠، ستكون عملية التحرير المتعدد الأطراف للتجارة والاستثمار قد أحرزت تقدماً رئيسياً شأنها في ذلك شأن الهياكل الانتاجية والتجارية للبلدان النامية الأعضاء في الرابطة. ومن المرجح أن تعزيز التعاون التكنولوجي والتعاون في مجال الاستثمار سيكون في مقدمة السياسات التي ستعتمدها الرابطة في المستقبل كما سيكون عاملاً حاسماً بالنسبة لآثارها على بلدان ثالثة.

الفصل الثالث

الآثار الانمائية واستجابات السياسة العامة المحتملة

ألف - القضايا الانمائية الرئيسية التي تثيرها الأحواز الاقتصادية الكبيرة في عالم ما بعد جولة أوروغواي

٦٦- تثير الأحواز الاقتصادية الكبيرة قضايا إنمائية رئيسية منها: (أ) الى أي حد يظل لمشاعر القلق إزاء التحويل المحتمل لمجرى تدفقات التجارة والاستثمار ما يبررها بعد جولة أوروغواي؟ (ب) كيف يمكن للبلدان النامية أن تستفيد من المزايا التي توفرها الأحواز الاقتصادية الكبيرة؟ (ج) ما هي آثار التكامل في المجالات التي لا تدخل في نطاق منظمة التجارة العالمية؟ (د) كيف يؤثر الأثر المشترك للانتشار السريع لنظم التكامل الكبيرة على امكانيات التنمية؟ (هـ) كيف ستتطور هذه الحالة بعد سنة ٢٠٠٠؟

٦٧- إن التقديرات السابقة لجولة أوروغواي فيما يتعلق بالآثار المسبقة لمبادرات التكامل التي اتخذت مؤخرا، مثل إنشاء السوق الأوروبية الموحدة أو إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية تدل، حسبما تم بحثه في الفصل الثاني، على أن الآثار الصافية ستكون ضئيلة بالنسبة للبلدان النامية كمجموعة. وفي حين أن تحويل مجرى التدفقات التجارية يمكن أن يكون كبيراً، فمن الممكن تعويضه بصورة عامة نتيجة للآثار المولدة للتجارة الناشئة عن النمو المتسارع للاقتصادات المتكاملة (بحسب الافتراضات المعتمدة في مثل هذه النماذج فيما يتعلق بمرونات الأسعار والدخول) غير أن هذه الآثار يمكن أن تكون مختلفة تماماً بالنسبة لمختلف البلدان النامية، وفقاً لأنماط صادراتها السلعية وقدرتها على الاستفادة من الآثار غير المباشرة المترتبة على النمو المتسارع في للاقتصادات المتكاملة.

٦٨- وحالما يتم تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي، ستخفض بصورة عامة المخاطر التي تواجه البلدان النامية فيما يتعلق بتحويل مجرى تدفقات التجارة. وفي حين أن التخفيضات التعريفية بمقتضى اتفاقات جولة أوروغواي ستكون أكبر بالنسبة لتجارة البلدان المتقدمة، أي نحو نصف المعدلات المفروضة في السابق بموجب شرط الدولة الأكثر رعاية، فإنها ستؤدي مع ذلك الى تخفيض كبير في المعدلات التي تفرضها البلدان المتقدمة بموجب شرط الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بالواردات من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أيضاً. كما أن الازالة التامة للتعريفات بالنسبة لمنتجات الفولاذ، والمستحضرات الصيدلانية، والجعة، والأثاث، ولباب الخشب والورق، وآلات البناء والآلات الزراعية، ولعب الأطفال، فضلا عن منتجات أخرى مختلفة ستؤدي بصورة أساسية الى إزالة مخاطر تحويل مجرى تدفقات التجارة والاستثمار بالنسبة لاؤلئك المصدرين الذين يستطيعون أن يتنافسوا على نحو فعال في أسواق الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. وبالنظر الى أن معظم البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تتمتع بامكانية الدخول الى الأسواق على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية بموجب نظام الأفضليات المعمم فيما يتعلق بعدد كبير من منتجاتها الصناعية، فإن التخفيض الفعلي لمخاطر تحويل مجرى تدفقات التجارة والاستثمار سيؤثر بدرجة أكبر على المنتجات غير المشمولة بذلك المخطط أو المنتجات التي لا تستفيد إلا في حدود هوامش ضئيلة بمقتضى نظام الأفضليات المعمم. وسيظل متوسط التعريفات المفروضة بعد جولة أوروغواي على مثل هذه المنتجات في حدود نسبة قيمية قدرها نحو ١٠ في المائة، مع مستويات ذروة تتراوح بين ٢٠

و٣٠ في المائة فيما يتعلق بفرادى منتجات صناعات الأغذية أو الأحذية أو الملابس في بعض البلدان المتقدمة الأعضاء في التجمعات.

٦٩- وفي قطاعات محددة تتسم بأهمية تصديرية خاصة بالنسبة للبلدان النامية وتشتمل على منتجات تناظر الى حد بعيد المنتجات "الحساسة"، ستظل مخاطر تحويل مجرى تدفقات التجارة كبيرة على المديين القصير والمتوسط. وهي تشمل نسبة هامة من صادرات العديد من البلدان النامية الى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي (انظر الجدول). ويظل تخفيض مستوى الحماية من خلال اجراء التخفيضات التعريفية أو إزالة الحصص المقررة ضئيلاً على المديين القصير والمتوسط بالنسبة لصادرات المناطق المعتدلة ومنطقة البحر الأبيض المتوسط من المنتجات الزراعية، ومنتجات مصائد الأسماك، والملابس، والمنسوجات، والأحذية، وبعض المنتجات الصناعية الأخرى التي حقق فيها بعض البلدان النامية درجة من القدرة التنافسية التصديرية. وسيحافظ التصاعد التعريفي على مستوى كبير من الحماية الفعالة بالنسبة لبعض صناعات تجهيز الأغذية وصناعات الجلود والأحذية. وفيما يتعلق بالمنتجات الالكترونية الاستهلاكية، ومنتجات الحديد والصلب، ستظل مخاطر فرض رسوم مكافحة الإغراق قائمة، وفي هذه الحالة ستتقلص أهمية التخفيبضات التعريفية[١٦]. بل إن الزيادة في المعدلات في اطار نظام الأفضليات المعمم، وإزالة المزايا التي تحصل عليها منتجات معينة لبلدان محددة بمقتضى نظام الأفضليات المعمم، والتخريج التدريجي للبلدان النامية، قد تؤدي الى زيادة في التعريفات المطبقة فعلياً على الواردات من البلدان النامية الى أسواق الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ومنطقة الاتفاق التجاري لتوطيد العلاقات الاقتصادية بين استراليا ونيوزيلندا.

٧٠- وعلاوة على ذلك، فان امكانية الوصول الى الأسواق ستصبح أكثر صعوبة مع انضمام الأعضاء الجدد الى التجمعات الاقليمية أو عندما تمنح مزايا التجارة الحرة للبلدان المنتسبة حديثاً والتي تتمتع بقدرات توريدية هامة فيما يتعلق بالمنتجات المتنافسة مع منتجات البلدان النامية. وستتزايد مخاطر تحويل مجرى تدفقات التجارة بمعزل عما اذا كان الاتفاق يتخذ شكل منطقة للتجارة الحرة أو شكل اتحاد جمركي. وفي هذه الحالة الأخيرة، قد تتزايد حدة هذه المخاطر مع اعتماد الدول الأعضاء الجديدة لتعريفات خارجية مشتركة وفرض حصص مشتركة أو انتهاج سياسات قطاعية مشتركة. كما أن المزايا الناشئة عن خفض المستويات الحمائية من قبل الأعضاء الجدد يحتمل أن تتزايد بدورها لصالح الموردين الاقليميين بصورة رئيسية مع تمتعهم بميزة أكبر بكثير نتيجة لعملية التحرير الكامل.

٧١- وعلاوة على ذلك، فان الالتزامات بعملية التحرير في اطار مخطط اقليمي ما يمكن أن تؤثر في القدرة على التقدم بوتيرة أسرع في التحرير على أساس شرط الدولة الأكثر رعاية، حيث أن الشركاء في مخططات التكامل والانتساب قد يستأثرون بالسوق المتاحة، (خصوصاً اذا كان على السوق الاقليمية أن تستوعب كل امدادات الصادرات من احدى السلع الزراعية لدولة من الدول الأعضاء أو اذا كانت القدرات التصديرية المتزايدة بسرعة فيما يتعلق بمنتجات المنسوجات والملابس تستفيد من جدول تحرير متسارع).

٧٢- وعلى النقيض من ذلك، فان التغيرات في امكانية الوصول الى الأسواق ستحدث في معظم الحالات بصورة تدريجية مع مرور الوقت وبالتالي فان التغيرات في القنوات والأنماط التجارية ستحدث على مدى فترة أطول. ومع ذلك فإن البلد الذي لا ينتمي الى أي تجمع من التجمعات الرئيسية والذي يكون صغيراً وأقل تقدماً من الناحية النسبية ويقوم أساساً بتصدير منتجات حساسة، مثل الملابس والسكر، الى أسواق البلدان

المتقدمة يمكن أن يجد نفسه في وضع أسوأ من وضع البلد النامي الذي يصدر أساساً منتجات صناعية متقدمة.

٧٣- وعلى المدى القصير، قد لا يكون لجولة أوروغواي سوى أثر ضئيل على الاستثمار، رغم أن حوافز الاستثمار في بلد من البلدان الأعضاء في تجمع كبير من أجل تجاوز الحواجز التعريفية وغيرها من الحواجز قد تنخفض الى حد ما مع مرور الوقت. وهناك حوافز أخرى للاستثمار، مثل ترشيد انتاج المؤسسات المتعددة الجنسيات أو القرب من الأسواق، ستظل تشكل عوامل جذابة قوية. غير أن الاستثمارات التي يولدها فرض الحواجز ستنزع الى التناقص على المدى الأطول بعد الالغاء التدريجي للقيود الكمية على تجارة المنسوجات وبعد أن تؤدي متابعة المفاوضات المبرمجة بشأن الزراعة والخدمات الى تحرير اضافي هام في إطار شرط الدولة الأكثر رعاية.

٧٤- إن المزايا المحتملة التي يمكن للبلدان النامية أن تتوقع الحصول عليها من خلال التكامل تتصل في المقام الأول بآثار النمو بالنسبة للمشتركين في تجمع ما. وقد تم الاعتراف بأهمية التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النامية باعتباره خيار سياسة عامة من أجل تعزيز التنمية وتجاوز تقييدات الأسواق المحلية الصغيرة. وهذا التوقع يستند الى تجدد تزايد الاهتمام بتعزيز التكامل دون الاقليمي والاقليمي فيما بين البلدان النامية فضلاً عن المبادرات الجديدة المتخذة لتعزيز هذا التكامل.

٧٥- ومن حيث المبدأ، ينبغي للتجمعات المختلطة التي تشتمل على شركاء تجاريين رئيسيين أن تتيح للأعضاء من البلدان النامية إمكانيات للتجارة والاستثمار، وبالتالي للنمو والتنمية، أوسع من الامكانيات التي تتيحها التجمعات دون الاقليمية للبلدان النامية المجاورة. غير أن وجود تجمع دون اقليمي متكامل على نحو قوي قد يكون شرطا أساسيا للمفاوضات الفعالة مع الشركاء المتقدمين. كما يتوقع من هذه التجمعات أن توفر استقراراً محسناً لامكانية الوصول الى أسواق المنتجات وعوامل الانتاج. كما أن البلدان المتقدمة ما برحت تبدي ميلاً أكبر للدخول في ترتيبات تجمعات مختلطة. وبخلاف ما هو عليه الحال في الاتفاقات التفضيلية التقليدية المعقودة مع البلدان النامية، فإن هذه الترتيبات تتيح إمكانية تبادل المزايا فيما يتعلق بامكانية الوصول الى الأسواق، والتحرير وضمانات الاستثمار، فضلاً عن إمكانية مراعاة الاهتمامات الرئيسية، مثل حماية حقوق الملكية الفكرية، أو الامتثال للمعايير البيئية ومعايير العمل. وبالنظر الى هذا الجانب المتمثل في امكانية تبادل المزايا، فإن التجمعات المختلطة قد لا تكون خيارا عملياً بالنسبة لعدة بلدان نامية، فيما عدا الاقتصادات المفتوحة المتقدمة نسبياً. فحتى ولو سمح لهذه البلدان أن ترجئ الوفاء بالتزاماتها بعملية التحرير، فقد يكون من الصعب بالنسبة للعديد من البلدان النامية أن تحقق قدرة كاملة على التنافس مع البلدان التجارية الرئيسية خلال فترة العشر سنوات الاعتيادية. وفي هذا السياق، من الضروري أن تقدم الدول المتقدمة الأعضاء، كجزء من ترتيبات التكامل المختلطة هذه، مساعدة مالية ودعماً لأغراض التعاون الانمائي والتكنولوجي وتطوير المشاريع من أجل تسهيل عملية التكيف اللازمة وتحسين القدرة التنافسية لصناعات البلدان النامية الأعضاء الى مستويات متقاربة، وإلا فإن التكامل فيما بين شركاء غير متكافئين يمكن أن يؤدي الى زيادة حدة الاختلالات وحالات الاستقطاب.

٧٦- وقد استطاع بعض البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية الاستفادة من ترتيبات التكامل مع بلدان متقدمة رئيسية. فقد استطاعت تركيا وقبرص ومالطة، على سبيل المثال، توسيع صادراتها الى الاتحاد الأوروبي بوتيرة أسرع من المعدل المتوسط. وبالمثل فإن بعض بلدان أوروبا الوسطى التي تمر

اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قد استفادت من مركز منطقة التجارة الحرة الذي تتمتع به مع الاتحاد الأوروبي وأصبحت أكثر قدرة على اجتذاب المستثمرين الأجانب. وقد أدت المعونة المالية والتقنية الكبيرة المقدمة الى البلدان المنتسبة الى تيسير عملية التنمية والتكيف في هذه البلدان. كما استطاعت المكسيك توسيع تجارتها واستثماراتها في السنة الأولى من إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. إلا أن قضايا المعاملة بالمثل والاهتمامات التقليدية إزاء القطاعات الحساسة بصفة خاصة تجعل التفاوض حول عقد الاتفاقات عملية صعبة عندما تكون البلدان الشريكة الجديدة ذات طاقة انتاجية كبيرة فيما يتعلق بانتاج السلع الحساسة مثل المنتجات الغذائية الرئيسية، ومنتجات الفواكه والخضار، والملابس والمنسوجات.

٧٧- وكما لوحظ آنفاً، فإن دراسات النماذج الاقتصادية القياسية فيما يتعلق بآثار النمو المترتبة على التكامل الاقتصادي بالنسبة لبلدان ثالثة تدل على نتائج متفاوتة تفاوتاً واسعاً بحسب الافتراضات المتعلقة بالمرونات ووفقاً لما اذا كانت الآثار الدينامية المتصلة بوفورات الانتاج الكبير والاستثمارات قد أخذت في الاعتبار. وفي الواقع العملي، قد يكون نمو الواردات أكثر تأثراً بكثير بدورات الأعمال: فمجموع واردات الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، قد سجل نمواً سريعاً قبل عام ١٩٩١، ولكنه شهد ركودا بالارقام الحقيقية نظراً لحالة الكساد حتى عام ١٩٩٤ بصورة عامة بحيث أن الأطراف الخارجية لم تستطع الاستفادة من آثار النمو خلال تلك الفترة. ومنذ عام ١٩٨٨، سجل نمو واردات الاتحاد الأوروبي (بما في ذلك التجارة بين بلدان الاتحاد) معدلاً سنوياً قدره ٤,٦ في المائة، وهو معدل أقل دينامية من معدل واردات البلدان المتقدمة كمجموعة وقدره ٥,٦ في المائة. وسجلت الواردات من البلدان النامية معدلات نمو مماثلة تقريبا، ولا سيما فيما يتعلق بالمنتجات المصنعة، رغم أن آثار استبدال الواردات المترتبة على السياسة الزراعية المشتركة ظلت تحدد نمط نمو واردات الاتحاد الأوروبي من المنتجات الغذائية.

٧٨- وفيما يتعلق بآثار التكامل في مجالات غير مجال التعريفات، يتعلق بعض القضايا الأكثر أهمية بمعايير المنتجات الاقليمية، الأمر الذي قد يستتبع تكاليف تكيف كبيرة بالنسبة للمنتجين من البلدان النامية. وسيكون هذا ملموساً بصفة خاصة اذا ما أصبحت المعايير تقييدية بدرجة أكبر من تلك المعايير التي كانت تطبق في السابق من قبل فرادى البلدان الأعضاء. كما أن فتح مجال التعاقدات الحكومية على أساس تفضيلي لصالح البلدان الأعضاء أو منح أفضليات في الأسعار للمشتريات العامة يفضي أيضاً الى استبدال الواردات على المستوى الاقليمي.

٧٩- ويمكن لآثار التكامل الاقليمي أن تكون ملموسة أيضاً في قطاع الخدمات. فالرحلات الطويلة للخطوط الجوية الاقليمية ستجعل هذه الخطوط أكثر قدرة على المنافسة مقارنة بالخطوط الجوية للبلدان النامية اذا ما استطاعت تجميع الركاب من مختلف الدول الأعضاء. وفي تلك التجمعات التي حررت فيها حركة تنقل اليد العاملة، ستصبح امكانية الوصول الى الأسواق بالنسبة للعمال من البلدان النامية أكثر صعوبة بقدر ما تفرض البلدان المتقدمة حدوداً قصوى اجمالية على إمكانية دخول اليد العاملة الأجنبية وامكانية الهجرة اليها التي ستقتصر أساساً على رعايا البلدان الأعضاء في التجمع الاقليمي. وعلاوة على ذلك فان القواعد والاجراءات المشتركة فيما يتصل بالهجرة ضمن تجمع اقليمي كبير قد تنزع الى الحد من امكانيات دخول اليد العاملة من البلدان النامية اذا ما تم تطبيق ضوابط التأشيرة والهجرة على عدد أكبر من بلدان ثالثة واذا ما تم أيضاً تطبيق هذه الاجراءات من قبل دول أعضاء كانت حتى الآن أكثر تساهلا.

٨٠- كما أن توسيع نطاق التكامل الاقليمي قد يثير قضايا معقدة بالنسبة للبلدان النامية فيما يتعلق بالتعاون على صعيد المعايير البيئية التي قد تكون لها آثار مماثلة لآثار المعايير التقنية. فأي تشدد في تطبيق المعايير قد يؤدي الى زيادة صعوبات بقاء البلدان النامية في السوق أو دخولها اليها. وعلاوة على ذلك، فإن مثل هذا التشدد قد يفضي الى زيادة التكاليف التي يتحملها المنتجون الاقليميون ويستلزم قدراً كبيراً من الاستثمارات والموارد المالية. وبالمثل، فإن التشدد في تطبيق معايير العمل قد يؤدي الى خفض القدرة التنافسية الدولية لبلد من البلدان الأعضاء في تجمع اقليمي. كما أن التعاون الاقليمي لأغراض التنمية التكنولوجية والبحث أو التدريب قد يؤدي، اذا ما اقتصر على الأعضاء، الى زيادة حدة الفجوات القائمة بين مستويات التنمية البشرية والتكنولوجية المحققة ضمن التجمع وتلك المحققة من قبل بلدان نامية أخرى. ومن غير المحتمل أن تأخذ سياسات البحوث المشتركة في الاعتبار اهتمامات بلدان نامية ثالثة: فمشاريع تنمية المواد الجديدة، على سبيل المثال، قد تستعيض عن المواد الخام التي تنتجها البلدان النامية.

٨١- غير أن التكامل في مجالات جديدة قد يولد أيضاً آثاراً انمائية ايجابية. فإنشاء اتحاد نقدي يؤدي، من حيث المبدأ، الى اشاعة الاستقرار في الاقتصاد ويسهم في الحد من تذبذبات أسعار الصرف. وعلاوة على ذلك فإن من شأن اعتماد عملة مشتركة أن يخفض تكاليف التعاملات فيما يتعلق بالتجارة والمدفوعات ضمن التجمع. وهذا يعود بالفائدة بالدرجة الأولى على المؤسسات الاقليمية، رغم أن شركات البلدان الثالثة التي تزاول التجارة على نطاق التجمع ستستفيد أيضاً. وعلاوة على ذلك، فإن السياسة الانمائية المشتركة للاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة ماسترخت ينبغي أن تفضي الى تعزيز الأدوات الإنمائية الاجمالية للاتحاد من أجل تحقيق درجة أكبر من الفعالية. وقد أدى توسيع نطاق عضوية الاتحاد الأوروبي ليشمل اسبانيا والبرتغال واليونان إلى حفز التعاون على نحو أوثق بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة أمريكا اللاتينية، بينما توسع البلدان الأعضاء الثلاثة الجديدة السوق والأساس المالي للتعاون بين الاتحاد والبلدان النامية.

٨٢- ومن المحتمل أن يؤدي الأثر المشترك المترتب على انتشار التوجه الاقليمي الى التقليل من خيارات البلدان النامية فيما يتعلق بتنويع الأسواق والمنتجات. فحتى اذا كانت بلدان نامية عديدة تنتمي بالفعل لتجمع أو لآخر، فإن هذا لا يتيح لها نفس الدرجة من الكفاءة التي يتيحها الوصول بحرية ودون تمييز الى جميع الأسواق العالمية. ولكن أغلبية البلدان النامية ليست أعضاء في مخططات تكامل اقليمي تشتمل على بلدان متقدمة. وهذه البلدان النامية تواجه جوانب ضعف متزايدة فيما يتصل بالقدرة على المنافسة كما تواجه انحساراً في الفرص المتاحة لها حيث أن نظم التكامل هذه توسع لتشمل دولاً جديدة تتنافس في هذه الأسواق الرئيسية على المنتجات نفسها التي تتسم بمستويات نوعية وأسعار متماثلة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه البلدان تعتبر أقل جاذبية كقاعدة للانتاج لأغراض التصدير مقارنة بأعضاء التجمعات.

٨٣- وتستوعب منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي نسبة تتراوح بين نصف وثلاثة أرباع مجموع صادرات هذه البلدان النامية غير الأعضاء مثل بنغلاديش وكوستاريكا واكوادور وهندوراس وباكستان وبنما وسري لانكا. وتظل بلدان نامية عديدة خارج منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي تعتمد اعتماداً شديدا على المنتجات الحساسة؛ وتظل صادراتها تخضع لرسوم جمركية عالية نسبياً ولحصص مقررة ولرسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية في كثير من الأحيان؛ وكثيراً ما يتم استبعاد بعض المنتجات من مزايا نظام الأفضليات المعمم. وتبلغ حصة صادرات المنتجات الحساسة الى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي مستوى يزيد عن ثلث مجموع الصادرات (باستثناء الوقود)

بالنسبة للبلدان المذكورة أعلاه (انظر الجدول) التي تظل بالتالي عرضة لمخاطر تحويل مجرى تدفقات التجارة من قبل نظم التكامل الكبيرة.

٨٤- الا أن الآثار المترتبة على توسيع نطاق نظم التكامل الكبيرة يحتمل أن تنشأ الى حد بعيد على المدى الأطول. فمن المتوقع للآثار الهيكلية للتكامل أن تصبح جلية بعد سنة ٢٠٠٠. وهذه يمكن أن تشمل: الآثار من حيث وفورات الانتاج الكبير والكفاءة؛ وتعزيز التحالفات وإعادة هيكلة المؤسسات؛ وإعادة تصميم استراتيجيات الشركات على نطاق المناطق. ومن المتوقع لهذه الآثار أن تغير أنماط الاستثمار والانتاج ضمن تجمعات التكامل، وأن تغير بالتالي التكوين القطاعي للانتاج والتجارة والمنافسة الدولية في المستقبل. وهذا النوع من الآثار قد يشكل في نهاية المطاف التغيير الرئيسي الذي سيواجه البلدان الثالثة في علاقاتها مع التجمعات الاقتصادية[١٨].

٨٥- وعلى المدى الطويل، ستشهد الأحواز الاقتصادية الكبيرة وكذلك الاطار المتعدد الأطراف تغيراً كبيراً على الأرجح. فمن المخطط له بالفعل اجراء المزيد من التوسيع السريع لنظم التكامل الكبيرة. وستشهد هذه النظم توسعاً كبيراً في مجالي التجارة والاستثمار والشمولية المالية والنقدية. وهذا يثير مسألة ما اذا كانت جميع هذه المبادرات الجديدة لا تعبر في النهاية عن الحاجة الى التعجيل في عملية التفاوض المتعدد الأطراف في المجالات التي تندرج فيها مشاريع التكامل هذه والتي حققت فيها جولة أوروغواي نتائج فورية متواضعة، ولا سيما في قطاعات الزراعة، والمنسوجات، والخدمات، والتعاقدات الحكومية، والمعايير البيئية والتقنية، والتحرير والتعاون في مجال الاستثمار. ويبدو أنه يظل من الصعب في هذه المجالات التفاوض بين أولئك الشركاء الذين واجهوا نفس هذه الصعوبات خلال الجولة حتى ولو تم وضع مثل هذه المفاوضات في سياق "ثنائي" ضمن تجمع تكامل جديد. كما أن النظام التجاري المتعدد الأطراف قد أثبت بدوره قدرة على تحقيق المزيد من التطور وإدخال التحسينات بصورة تدريجية. ومن شأن زيادة تحسين النظام المتعدد الأطراف أن توفر للبلدان النامية مزايا هامة للدفاع عن مصالحها إزاء الشركاء الذين يتمتعون بقدرة تفاوضية أقوى.

باء - استجابات السياسة العامة المحتملة

٨٦- يجب أولاً على البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أن تعتمد الى حد ما على سياساتها الوطنية من أجل رفع مستوى قدرتها التنافسية على المستوى الدولي. ويمكن لهذه السياسات أن تساعد في التخفيف من بعض الآثار الأطول أجلاً للأحواز الاقتصادية الكبيرة على الاقتصاد المحلي. وهذا يمكن أن يشمل تعزيز السياسات الرامية الى اجتذاب المستثمرين الأجانب والشركاء في مجال التكنولوجيا. ويظل هذا خياراً ممكناً بالنسبة للبلدان التي ليست أعضاء في تجمعات كبيرة، حيث أن القرارات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وان كانت تتأثر بالتكامل، تحافظ مع ذلك على درجة كبيرة من الاستقلال فيما يتصل بتحديد مواقع الاستثمار.

٨٧- وثمة استجابة أكثر تحديدا إزاء نظم التكامل الكبيرة تتمثل في تشجيع المؤسسات الوطنية على الاستثمار أو إنشاء فروع لها ضمن هذه التجمعات التي يمكنها من خلالها أن تخدم المنطقة بأكملها. وبهذه الطريقة، يمكنها أن تتجنب الحواجز، مثل التعريفات الخارجية المشتركة، كما يمكنها في الوقت نفسه أن تستفيد من المزايا التي تنشأ عن وجود سوق كبيرة تطبق فيها معايير وقواعد وأنظمة مشتركة.

٨٨- ويمكن تصميم استراتيجيات ترويج الصادرات من أجل مساعدة المؤسسات على تنويع أنشطتها في أسواق جديدة وديناميه يمكن أن توفر خياراً بديلاً لأغراض التوسع في التجارة والاستثمار. وهكذا يمكن للبلدان النامية الآسيوية مثلاً أن تسعى الى الاستفادة بصورة فعالة من الفرص التجارية التي تتيحها منطقتها. كما أن الاستفادة من الفرص التجارية الجديدة التي أتاحتها جولة أوروغواي يمكن أن تتيح إمكانيات تجارية بديلة. وينبغي لبعض البلدان النامية أيضاً أن تكون قادرة على الاستفادة من إمكانيات النمو المتجدد في أوروبا الوسطى والشرقية، أو من عملية الاصلاح في المكسيك.

٨٩- وفي بعض الحالات، ثمة خيار آخر بالنسبة للبلدان غير المنتمية الى التجمعات يتمثل في الانضمام الى تجمع أكبر. إلا أنه بالاضافة الى جوانب عدم التيقن إزاء المزايا الفعلية والمخاطر التي ينطوي عليها الأمر، فإن مثل هذا الخيار قد لا يكون متاحاً دائما. وقد تكون قدرة التجمع الاقليمي على استيعاب أعضاء جدد واستعداده لهذا الاستيعاب محدودين لأسباب اقتصادية ومالية ومؤسسية. وعلاوة على ذلك، فإن شروط المعاملة بالمثل الصارمة الى حد ما تفترض مسبقاً أن يكون اقتصاد البلد الذي يطلب الانضمام قد حقق بالفعل مستوى عالياً من القدرة التنافسية على المستوى الدولي فضلاً عن نضوج هياكله الانتاجية لكي يتمكن من مواجهة المنافسة داخل التجمع والتخلي عن عدد من أدوات السياسة الإنمائية. وتجدر الملاحظة بأن التفاوض على التحرير الكامل للمنتجات الحساسة في إطار اتفاق الانتساب قد يظل يتسم بنفس القدر من الصعوبة التي تواجه في هذا الشأن في إطار مفاوضات متعددة الأطراف.

٩٠- كما أن العضوية في عدة تجمعات تكامل في الوقت نفسه توسع الخيارات الانمائية وتقلل الى أدنى حد من الآثار المترتبة على عملية التحرير والضوابط المتعددة الأطراف، ولكن هذا النهج يظل أقل أهمية من اتباع نهج متعدد الأطراف حيث أن البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تحتاج الى امكانية الوصول الى جميع الاقتصادات العالمية الرئيسية ولا يمكنها أن تغفل أي نظام من النظم الرئيسية. وعلاوة على ذلك، فإن العضوية المتعددة قد تثير قضايا التوافق وتفضي الى منازعات وتجبر البلد على تجنب التمييز بين الشركاء المنتمين الى تجمعات مختلفة. ولا يمكن تحقيق هذا التوافق، في حالات عديدة، إلا من خلال التحرير الكامل والمعاملة الوطنية.

٩١- ويشكل تعزيز التكامل دون الاقليمي والاقليمي فيما بين البلدان النامية خيارا عملياً بدرجة أكبر بالنسبة للبلدان النامية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد يكون الاندماج في الاقتصاد الاقليمي منطلقاً نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي مستقبلاً. كما أن التكامل دون الاقليمي الناجح يمكن أن يعزز القدرة على اجتذاب المستثمرين الأجانب ويحسن مركز البلد إزاء الشركاء الأجانب الذين يفضلون التفاوض مع تجمعات أكبر. ومن جهة ثانية، فإن عدداً قليلاً نسبياً من تجمعات التكامل فيما بين البلدان النامية قد استطاع أن يحقق أهداف التكامل بصورة فعالة. وقلما تمت الاستفادة من المزايا الاقتصادية الهامة التي ينطوي عليها التكامل من حيث تعزيز القدرة التنافسية على المستوى الدولي، وزيادة كفاءة تخصيص الموارد، أو زيادة حفز الانتاج والاستثمار في المنطقة بسبب وجود سوق اقليمية أوسع. وتظل هناك عادة إمكانات ضخمة غير مستغلة استغلالاً كاملاً.

٩٢- وقد تنظر البلدان النامية في استكشاف امكانيات احراز المزيد من التقدم على الطريق المتعدد الأطراف. وقد تسعى أيضاً الى الدفاع عن حقوقها في منظمة التجارة العالمية عندما تزداد الحواجز أمام امكانية الوصول الى الأسواق مع انضمام فرادى البلدان الى تجمعات التكامل. ولهذه الغاية، يتعين على هذه

البلدان أن تكون قادرة على الاستفادة من المشورة التقنية. وهو أمر ستتزايد أهميته مع توسع عضوية هذه التجمعات. وعلاوة على ذلك، قد يتعين على البلدان النامية أن تستعد بصورة نشطة للمفاوضات المتعددة الأطراف المزمع اجراؤها بشأن زيادة تحرير الزراعة والخدمات والاستثمارات وغيرها من التدابير التجارية.

جيم - التعاون والدعم الدوليان

٩٣- يمكن للدعم الدولي أن يساعد البلدان النامية في التكيف مع الآثار المترتبة على نظم التكامل الكبيرة بالنسبة لتجارتها وتنميتها. وقد اقترح مجلس التجارة والتنمية أن تتخذ تجمعات التكامل الاقتصادي الكبيرة نفسها مبادرات لمساعدة الشركاء التجاريين الأضعف على مواجهة الآثار المترتبة على أنشطتها[١٩]. ويمكن للبلدان الأعضاء في التجمعات أن توفر التعاون التقني للبلدان النامية من أجل تحديد الفرص الجديدة للتكامل الاقتصادي وتعريفها بالقواعد واللوائح والمعايير. كما يمكنها أن تشجع التعاون في مجال الاستثمار وإنشاء المشاريع المشتركة بين الشركات في مناطقها والشركات في البلدان النامية[٢٠]. واتخاذ أية تدابير أخرى يمكن أن تساعد دولاً أخرى على توسيع تعاونها التجاري والاقتصادي مع تجمعات كل منها. ويمكن للأونكتاد وسائر المنظمات الدولية توفير خدمات المشورة والتحليلات التقنية، والبرامج التدريبية والحلقات الدراسية بشأن مختلف النهوج إزاء التكامل الاقليمي لصالح البلدان المشتركة وبلدان ثالثة، من أجل تيسير توفير المعلومات والحوار والتقييم مما يفضي الى تحسين فهم هذه المخططات. كما أن مثل هذا الدعم الدولي يمكن أن يساعد البلدان النامية في تقييم ما ينشأ بالنسبة لها من آثار وفرص محتملة نتيجة للتطورات في فرادى نظم التكامل الكبيرة فضلاً عن تقييم الخيارات الممكنة للاستجابة لهذه الآثار والفرص.

٩٤- ومن أجل تحسين فرص تحقيق التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وأهداف التكامل، اتخذت اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية عدداً من المبادرات الجديدة. وتشتمل المجالات الواعدة في هذا الصدد على: اعتماد تدابير لزيادة فعالية نظم تحرير التجارة في اطار ترتيبات التكامل الاقليمي؛ تكثيف الحوار والتعاون فيما بين البلدان النامية من أجل تبادل الخبرات وتقديم الدعم والمساعدة المتبادلين لأغراض التعاون والتكامل الاقتصاديين؛ تحسين استخدام آليات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ وتعزيز "حوار الشراكة" في اطار مشاورات منتظمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وتجمعات كل منها، مع مشاركة نشطة من قبل القطاع الخاص.

٩٥- وينبغي لحوار الشراكة هذا أن يشتمل على مشاركة ودعم دوليين كاملين نظراً لأنه يوفر محفلاً لتبادل الخبرات بين مختلف المناطق والبرامج من أجل مناقشة قضايا الساسية العامة الرئيسية التي تؤثر في العلاقات بين الجهات المانحة والمتلقية ونطاق وسمات برامج وسياسات المانحين، وتحديد الدعم اللازم لتنفيذ البرامج والمشاريع المتوسطة الأجل للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتكامل دون الاقليمي فيما بين هذه البلدان. ولذلك فإن من شأن هذا الحوار أن يوفر أداة كفؤة لتعزيز التكامل والتعاون الاقتصاديين فيما بين البلدان النامية بصفة عامة، كما أنه يمكن أن يكون بمثابة محفز لتحسين فرص نجاح فرادى المشاريع والمبادرات[٢١].

الفصل الرابع

الأحواز الاقتصادية الكبيرة والنظام التجاري المتعدد الأطراف

الف - التفاعل بين النظام المتعدد الأطراف والتكامل الاقليمي

٩٦- لقد أصبحت تجمعات التكامل الاقليمي تمثل سمة دائمة من سمات الاقتصاد العالمي، مع ما يترتب على ذلك من انعكاسات بعيدة المدى فيما يتعلق بمجموعة واسعة من القطاعات والسياسات. كما أن هذه التجمعات قد شهدت تغيراً كبيراً في نطاقها وطابعها مقارنة بالاتحادات الجمركية التقليدية ومناطق التجارة الحرة المتصورة في اطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة. ولذلك يبدو من الضروري النظر في الكيفية التي يمكن بها لتطور التكامل الاقليمي أن يدمج بالكامل في اطار النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٩٧- ويمكن لترتيبات التكامل الاقتصادي أن تكون قائمة جنباً الى جنب مع النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ فابرام اتفاقات جولة أوروغواي يدل على أن التحرير المتعدد الأطراف لتجارة السلع والخدمات واستحداث قواعد ولوائح جديدة متعددة الأطراف يمكن أن يتحققا بمشاركة نشطة من قبل تجمعات التكامل الاقتصادي والدول الأعضاء فيها. وقد تقدمت عملية تكثيف التكامل الاقتصادي الاقليمي والتعجيل فيها بموازاة عملية تحرير رئيسية مستقلة للتجارة في العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٩٨- وقد تم في دراسة أجرتها أمانة منظمة التجارة العالمية مؤخراً بحث عدد كبير من الاتفاقات المتعلقة بإنشاء مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية[٢٢]. وخلصت الدراسة الى أن التجارة مع الشركاء في نفس المنطقة وفي مناطق أخرى قد أصبحت تتسم بأهمية متزايدة بالنسبة للاقتصادات الوطنية في فترة ما بعد الحرب. وثمة استثناء يتمثل في حالة أوروبا الغربية التي أظهرت زيادة واضحة ناشئة عن السياسة العامة في الأهمية النسبية للتجارة داخل المنطقة. وعلاوة على ذلك فإن الأعضاء في الاتفاقات قد أيدوا بصورة نشطة المفاوضات التعريفية المتعددة الأطراف. وقد خلصت أمانة منظمة التجارة العالمية الى أنه ليس هناك ترتيب تكامل اقليمي من نوع "الحصن المنيع" فيما بين الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. فمبادرات التكامل الاقليمي والمتعدد الأطراف هي، الى حد أبعد بكثير مما يسلم به في كثير من الأحيان، مبادرات يكمل بعضها الآخر ولا يشكل بديلاً عنه في السعي الى تجارة أكثر انفتاحا.

٩٩- وقد أدرجت تجمعات التكامل عدداً من القضايا الرئيسية الجديدة في سياق النقاش الدائر حول السياسة التجارية الدولية، وينظر البعض الى هذه التجمعات باعتبارها "مختبرات" من أجل "اختبار" النهوج المتبعة إزاء معالجة هذه القضايا. غير أنه قد يكون هناك تباين بين النهوج المتبعة إزاء المسألة نفسها في مختلف المناطق، كما أن تطبيق هذه النهوج قد لا يكون مناسباً على المستوى المتعدد الأطراف، إذ أنه قد لا يأخذ في الاعتبار مثلاً مصالح البلدان النامية.

١٠٠- كما أن مسألة التفاعل بين النظام التجاري المتعدد الأطراف والأحواز الاقتصادية الكبيرة قد تظهر على المدى الأطول في أشكال جديدة. فاذا ما تم تنفيذ جميع المشاريع القائمة، فان هذا سيسفر أساساً عن

ظهور نظامي تكامل كبيرين يشملان العالم كله تقريباً: واحد يشمل منطقة رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ومنطقة الأمريكتين. وآخر يشمل كل أوروبا، بما في ذلك كومنولث الدول المستقلة بالاضافة الى منطقة البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا، مع ارتباطه ببعض الروابط الأقاليمية بتجمعات اقليمية أخرى. ومن شأن مثل هذا السيناريو أن يغير مسار المفاوضات المتعددة الأطراف في المستقبل ودور منظمة التجارة العالمية. وقد أثارت هذه الامكانية مسألة ما اذا كانت منظمة التجارة العالمية ستكون بمثابة محفز لحل المنازعات أو ما اذا كان سيتم تخطيها من خلال اجراء مفاوضات مباشرة بين نظم التكامل الكبيرة[٢٣].

١٠١- وعلاوة على ذلك، فإن التجربة على صعيد التشغيل الفعلي لتجمعات التكامل تشير الى قضايا تتسم بطابع بنيوي فضلاً عن مشاكل محددة لا يعالجها النظام التجاري المتعدد الأطراف او أنه يعالجها بصورة غير كافية على الرغم من اختتام جولة أوروغواي:

(أ) إن ثمة حاجة لتوفير فرصة لمناقشة وشرح التطورات الجديدة الهامة في مجال التكامل الاقتصادي ولتقييم الآثار المحتملة لهذه التطورات بالنسبة لبلدان ثالثة، ولا سيما البلدان النامية، في مرحلة مبكرة.

(ب) لئن كانت جولة أوروغواي قد حققت تقدماً هاماً في توسيع نطاق شمولية الضوابط المتعددة الأطراف لتشمل مجالات جديدة، فإن التكامل يسير حتى بوتيرة أسرع. وسيلزم بحث مسألة كيفية التعامل مع التكامل الاقتصادي في القطاعات غير التجارية التي لم يتم فيها تحديد ضوابط متعددة الأطراف.

(ج) لقد دلت هذه الدراسة كذلك على الحاجة الى بلورة المعايير الاقتصادية لتقييم الآثار الخارجية المترتبة على تجمعات التكامل: فمعايير الشمولية التجارية والجداول الزمنية لا تكفي بحد ذاتها لحماية مصالح البلدان الثالثة. ويلزم اجراء المزيد من التوضيح لمعنى مصطلح "التوجه الخارجي" للتجمع أو "التوجه الاقليمي المفتوح". كما يلزم اجراء تحليل مفصل لآثار تحويل مجرى التدفقات التجارية وآثار توليد التجارة يستكمل بتحليل للآثار الخارجية في مجال الاستثمار وغيره من المجالات مع تحليل الآثار الهيكلية بالنسبة للتنمية.

(د) إن العديد من الاهتمامات المحددة لبلدان ثالثة تتصل بمجالات تدخل، من حيث المبدأ، في نطاق اتفاقات جولة أوروغواي، ولكنه لم يتم بصددها بعد التفاوض على التزامات محددة أو ملزمة بالنسبة لكل بلد، فيما يتعلق مثلاً بالمعاملة الاقليمية التفضيلية في مجالات النقل وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وأفضليات الأسعار بالنسبة للتعاقدات الحكومية أو قواعد المنشأ التقييدية لمناطق التجارة الحرة.

باء - أثر نتائج جولة أوروغواي على التكامل الاقتصادي

١٠٢ - نتيجة لما تنطوي عليه اتفاقات جولة أوروغواي من تحرير كبير للتجارة الدولية في السلع والخدمات، ستتناقص أهمية الأفضليات التجارية التقليدية إلى حد بعيد وبالتالي فإن مخاطر تحويل مجرى تدفقات التجارة ستُخفَّض بالنسبة لطائفة واسعة من المنتجات الصناعية. وكما هو مبين في الفصل الثالث - ألف، ستظل مخاطر تحويل مجرى التجارة كبيرة مع ذلك بالنسبة للبلدان النامية أساسا، ولا سيما في قطاعات الزراعة، والملابس والمنسوجات وفيما يتعلق ببعض المعدلات التعريفية العالية، وحالات التصاعد التعريفي،

وخلال فترة الإلغاء التدريجي للقيود الكمية والتقييدات الطوعية للصادرات. ومن جهة ثانية، فإن الدمج التدريجي لقطاع الملابس والمنسوجات في منظمة التجارة العالمية، واحتمالات عقد جولة جديدة من المفاوضات في القطاع الزراعي، قد تؤدي على المدى الأطول إلى التخفيف من مشاعر القلق إزاء تحويل مجرى التدفقات التجارية لتجمعات التكامل[٢٤].

١٠٣ - ويفتح الاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات مجالا جديدا للتحرير المتعدد الأطراف من خلال توسيع نطاق بعض الالتزامات المحددة في المستقبل. إلا أنه في مختلف القطاعات الحساسة التي تطبق فيها التجمعات قواعد متمايزة أو تفضيلية، لا تزال هناك مفاوضات جارية أو امتيازات تتسم بطابع محدود، كما في حالة النقل البحري، والاتصالات السلكية واللاسلكية الأساسية، وحركة تنقل الأشخاص.

١٠٤ - وبالمثل فإن الاتفاق بشأن التعاقدات الحكومية قد وسَّع إلى حد بعيد شمولية الوحدات والمنتجات والخدمات الحكومية وحسَّن الاجراءات الخاصة بالمشاركة وطرح العطاءات. غير أن هذا الاتفاق يستند إلى قاعدة المعاملة بالمثل وشرط الدولة الأكثر رعاية؛ وعلاوة على ذلك فإن انطباقه يقتصر على العدد الصغير من البلدان المشاركة. كما أن قطاعات هامة من التعاقدات الحكومية تظل مستبعدة، حتى فيما بين الأعضاء، مثل قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والسكك الحديدية، وخدمات الهياكل الأساسية العامة المماثلة. ويستمر في هذه المجالات تطبيق أفضليات الأسعار الاقليمية وأفضليات التعاقد الوطنية والاقليمية.

١٠٥ - ومن بواعث القلق المحتملة الأخرى بالنسبة لبلدان ثالثة ما يتمثل في خطر تحويل مجرى تدفقات الاستثمار. وفي هذا الصدد، يكرِّس الاتفاق الجديد بشأن تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة حظر الشروط التي كانت في السابق تفرض على المستثمرين الأجانب من قِبَل البلدان النامية بصورة رئيسية والتي كانت تؤدي إلى فرض قيود تجارية (مثل الالتزامات المتصلة بالمحتوى المحلي). ويؤدي الاتفاق المتعلق بتدابير الدعم والتدابير التعويضية إلى تقييد استخدام حوافز الاستثمار ذات الصلة بالصادرات بحيث يقتصر استخدام هذه الحوافز أساسا على البلدان النامية. وفي حين أن الاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة يتيح اجراء مراجعة رئيسية للاتفاق ولربما توسيع نطاقه ليشمل مجالات سياسة الاستثمار ذاتها، وسياسة المنافسة خلال فترة خمس سنوات، فإنه لا يؤدي بحد ذاته إلى تحرير الاستثمار في مجال انتاج السلع. وهناك أحكام أخرى فيما يتعلق بتطبيق المعاملة الوطنية وتحرير أنظمة الاستثمار الوطنية ترد، مبدئيا، في الاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات فيما يتعلق بتلك الخدمات المشمولة بالتزامات محددة، وبشرط عدم إبداء أية تحفظات على أحكام "الوجود التجاري". وإن التشديد المتزايد بسرعة لترتيبات التكامل القائمة والجديدة على التحرير المتبادل للاستثمار يرجع جزئيا إلى تزايد الضغوط الناشئة عن استراتيجيات عولَمَة قطاعات مؤسساتها. والدافع الرئيسي الذي يجعل العديد من البلدان النامية تنضم إلى البلدان المتقدمة في مثل هذه الاتفاقات يتمثل في توقع الحصول على قدر أكبر من تدفقات الاستثمار. ولن تؤدي اتفاقات جولة أوروغواي إلى خفض آثار التحرير التفضيلي والمتمايز للاستثمار إلا بقدر محدود[٢٥]. وسيكون لنتائج الجولة أثر أكثر أهمية على الحد من مخاطر تحويل مجرى تدفقات الاستثمار لصالح تجمعات التكامل والبلدان المنتسبة إليها من خلال الآثار المترتبة على خفض الحواجز التجارية؛ إذ إن تلك الاستثمارات الأجنبية التي كانت توجَّه أساسا إلى الأسواق الرئيسية أو إلى بلدان شريكة في اتفاقات للتجارة الحرة من أجل تفادي الحواجز التعريفية العالية ستنزع إلى التناقص مع مرور الوقت.

١٠٦ - وتشكّل معاملة الخدمات مثالا على الطريقة التي يمكن بها معالجة المسألة نفسها معالجة مختلفة في السياقين الاقليمي والمتعدد الأطراف. فمن خلال اتباع نهج العرض، يعامل الاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات حركة عوامل الانتاج بوصفها تجارة تخضع لقائمة إيجابية من الامتيازات المتصلة بإمكانية الوصول إلى الأسواق والمعاملة الوطنية على أساس دون قطاعي؛ ويعامل الاتحاد الأوروبي الخدمات باعتبارها قطاعا مكملاً يشمل الأنشطة غير المشمولة بحرية حركة رأس المال والأشخاص، بينما يعامل اتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية الاستثمار، سواء في السلع أو الخدمات، على أساس اتباع نهج القائمة السلبية.

١٠٧ - ومن خلال الالتزامات المتداخلة المترتبة على الاتفاقات الاقليمية ودون الاقليمية وقبول صكوك منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قبل العديد من البلدان تحمل التزامات متبادلة صارمة إلى حد ما فيما يتعلق بسياسة الاستثمار، بما في ذلك الالتزام بالمعاملة الوطنية في جميع القطاعات باستثناء بضعة منها. غير أن بلداناً أخرى، وإن كانت ترحب بالاستثمار الأجنبي بصورة عامة، لم تقبل تحمل أية التزامات فيما يتعلق بسياستها الاستثمارية ذاتها بخلاف الالتزام المتدرج ضمن التزاماتها المترتبة على الاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات (في حالة تلك البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية). كما أن القرار الذي اتخذته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالتفاوض على اعتماد صك ملزم بشأن الاستثمار يمكن أن تنضم إليه بلدان غير أعضاء يثير المزيد من التعقيدات والضغوط من أجل اتخاذ اجراءات متعددة الأطراف فيما يتصل بهذه المسألة.

١٠٨ - ويمكن للاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية، من خلال تحديد ضوابط شاملة تلقي نفس المستوى من الالتزام تقريبا على عاتق جميع البلدان الأعضاء أن توفر أساسا لعقد الاتفاقات الاقليمية في المستقبل. ولا حاجة لأن تنشئ هذه الاتفاقات صكوكا إقليمية محددة لمعالجة جميع القواعد التجارية، بل يمكن لهذه الاتفاقات أن تتخذ من صكوك منظمة التجارة العالمية مرجعا لها وأن تركز على القضايا الرئيسية المتبقية في العلاقات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء.

جيم - قواعد منظمة التجارة العالمية بالنسبة للتكامل الاقليمي على ضوء دينامية هذا التكامل

١٠٩ - إن تفاهم جولة أوروغواي حول تفسير المادة الرابعة والعشرين من اتفاق الغات التي تنص على أحكام فيما يتعلق بإنشاء مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية لا يغيّر الطابع الأساسي لقواعد ومعايير الغات ولكنه يعرف بعضها بمزيد من الدقة. فإنشاء مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية يتعين أن ينجز عادة في غضون فترة عشر سنوات. وعلاوة على ذلك، تم وضع مبادئ توجيهية أكثر دقة بالنسبة للقاعدة التي تقتضي ألا تكون التعريفات والقيود المفروضة على تجارة بلدان ثالثة أعلى أو أكثر تقييدية مما كانت عليه قبل انشاء التجمع، وبالنسبة لحساب متوسط التعريفات في حالة الاتحادات الجمركية. غير أنه لم يتم توضيح بعض المعايير الأخرى للمادة الرابعة والعشرين التي خضعت لمناقشات مكثفة، مثل معنى الالتزام بتحرير كل التجارة المتبادلة إلى حد بعيد. ولم يتم تأييد الاقتراح الذي قُدم خلال المفاوضات ومفاده أنه لا يمكن استبعاد أي قطاع من القطاعات الرئيسية. ومع ذلك فإن التفاهم يسلّم بأن المساهمة في توسيع التجارة العالمية تزداد إذا ما تمت إزالة الحواجز التجارية بالنسبة لكل التجارة المتبادلة وإذا لم يتم استبعاد أي قطاع رئيسي. ويثير التفاهم مسائل جديدة فيما يتصل بالتفسير في الحالات التي يتم فيها إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين بلد متقدم وبلد نامٍ: فهل سيتعين على البلدان النامية أن تتيح

بالكامل المعاملة بالمثل في غضون فترة السنوات العشر، حتى في الحالات التي توجد فيها اختلافات كبيرة في مستويات تنميتها؟ وأخيرا، فإن التفاهم يستند إلى افتراض ضمني مفاده أن معايير شمولية التجارة والجداول الزمنية القصيرة نسبيا ستولّد قدرا من المنافسة ضمن التجمع يفضي إلى التقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة ببلدان ثالثة. إلا أن الديباجة تؤكد من جديد على أنه ينبغي للأطراف، عند عقد أو توسيع مثل هذه الاتفاقات، أن تتجنب إلى أقصى حد ممكن التسبب بآثار ضارة بتجارة بلدان أخرى. وبالمثل فإن شرط التمكين يظل يتيح إيلاء معاملة خاصة لتجمعات التكامل فيما بين البلدان النامية.

١١٠ - وقد تم إدخال معايير مناظرة فيما يتعلق بترتيبات التكامل الاقتصادي في إطار الاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات. فوفقا للمادة الخامسة من الاتفاق، يجب أن تكون اتفاقات تحرير تجارة الخدمات ذات شمولية قطاعية كبيرة وأن تشمل جميع وسائط التوريد وأن تزيل أية تدابير تمييزية فيما بين الأطراف. ويوفّر الاتفاق مرونة لصالح البلدان النامية المشاركة في اتفاقات إقليمية، وكذلك في حالات الاتفاقات التي تقتصر على بلدان نامية. وإن أي اتفاق بشأن تحرير الخدمات يجب أن يؤدي إلى تسهيل التجارة بين الشركاء وألا يفضي إلى زيادة المستوى الاجمالي للحواجز أمام تجارة الخدمات بالنسبة لبلدان ثالثة ضمن القطاعات أو القطاعات الفرعية ذات الصلة مقارنة بالمستوى المطبق قبل عقد مثل هذا الاتفاق. كما أن المادة الخامسة مكرراً من الاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات تمكن التجمعات من تحقيق التكامل التام لأسواق العمل بشرط أن يعفي هذا الاتفاق رعايا البلدان الشريكة من الاشتراطات المتعلقة بتراخيص الإقامة والعمل.

١١١ - وعلاوة على ذلك، فإن اتفاقات جولة أوروغواي قد حسنت اجراءات ضمان شفافية هذه الاتفاقات بما في ذلك اجراءات الاخطار، وتقديم التقارير المنتظمة واجراء الاستعراضات الدورية. كما أنها حسنت الاجراءات الخاصة بالمشاورات، والمفاوضات حول التعويض، فضلا عن اجراءات التعامل مع الترتيبات التي لا تفي بالكامل بمتطلبات المادة الرابعة والعشرين. وبصفة خاصة، يمكن اللجوء إلى اجراءات منظمة التجارة العالمية المتصلة بتسوية المنازعات "فيما يتعلق بأية مسائل تنشأ عن تطبيق أحكام المادة الرابعة والعشرين بشأن إنشاء الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة". فحتى التجمعات التي كانت تعتبر في الماضي مستوفية لمتطلبات المادة الرابعة والعشرين ستخضع لمثل هذه الاجراءات. غير أن الاتحاد الأوروبي قد اقترح إعادة النظر في هذا الحكم في مرحلة لاحقة ضمن منظمة التجارة العالمية؛ واعتبر أن اللجوء إلى اجراءات منظمة التجارة العالمية فيما يتصل بتسوية المنازعات ينبغي أن يقتصر على تدابير محددة ناشئة عن تنفيذ المادة الرابعة والعشرين، دون طرح مسألة مدى توافق مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية القائمة مع اتفاق الغات، إذا ما تم تقديم اخطارات بصددها في وقت سابق ولم تؤد إلى تقديم توصيات من قِبَل الأطراف المتعاقدة.

١١٢ - إن اجراءات الغات/منظمة التجارة العالمية ترمي أساسا إلى تقييم مدى توافق اتفاقات التكامل مع المادة الرابعة والعشرين وغيرها من أحكام اتفاق الغات. كما سيبدأ مجلس الاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات استعراض تجمعات تكامل معينة على ضوء المادة الخامسة من الاتفاق المتعلق بالخدمات. كما أن هيئة استعراض السياسة التجارية يمكن أن تقوم من حيث المبدأ باستعراض تجمعات تكامل محددة ولكنها لم تستعرض من الناحية الفعلية سوى حالة الاتحاد الأوروبي. ولم يكن لإجراءات الغات حتى الآن سوى قدر محدود من الفعالية: فقد تبين رسميا أن هناك تجمعين فقط من تجمعات التكامل القائمة، وهما تجمع الاتحاد الكاريبي والاتحاد الجمركي التشيكي والسلوفاكي، يستوفيان متطلبات أحكام المادة الرابعة والعشرين. ولم

تقدِّم الأطراف المتعاقدة في الغات أية استنتاجات أو توصيات محددة لاتخاذ اجراءات فيما يتعلق بأي ترتيب لم يثبت قط توافقه مع اتفاق الغات.

دال - سبل تعزيز المبادئ المتعددة الأطراف لعمل التجمعات

١ - الاستعراض الدولي للتجمعات أو المخططات الجديدة الرئيسية

١١٣ - إن سرعة انتشار وتوسع الأحواز الاقتصادية الكبيرة قد أثارت مشاعر قلق لدى البلدان غير المشتركة وأثبتت ضرورة قيام جميع البلدان، بما فيها البلدان الأخرى غير المنتمية إلى منظمة التجارة العالمية، بالعمل مع البلدان المشتركة على استكشاف التطورات الجديدة الهامة التي تطرأ في مجال التكامل الاقتصادي والتي يمكن أن يكون لها تأثير رئيسي على بلدان ثالثة.

١١٤ - ويشكل مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد محفلا لتبادل الآراء والمعلومات والتفسيرات بشأن جملة أمور منها التجمعات والمخططات الجديدة. ويمكن للأونكتاد أن يتيح اجراء تقييم لآثار هذه التجمعات والمخططات، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فضلا عن تقييم آثارها بالنسبة لتطور النظام التجاري المتعدد الأطراف، وفقا للاستنتاجات ٤٠٢ (د-٤٠) لمجلس التجارة والتنمية. ومن شأن عمليات تبادل الآراء هذه أن تحسِّن الشفافية وتساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على تقديم العون لمؤسساتها بغية تمكينها من التكيف مع أوضاع الأسواق الجديدة وشروط الاستثمار في الأسواق الاقليمية.

٢ - مبادئ ومعايير تجمعات التكامل الاقتصادي

١١٥ - دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة الثامن للتجارة والتنمية ومجلس التجارة والتنمية تجمعات التكامل إلى التوجه نحو الخارج، وتعزيز نمو الاقتصاد العالمي وأخذ مصالح البلدان الأخرى في الاعتبار، ولا سيما مصالح البلدان النامية[٢٦] كما شددت على الدور الهام للنظام التجاري المتعدد الأطراف ودعت التجمعات إلى تدعيم هذا النظام. ويتوقع من تجمعات التكامل، لدى صياغة سياساتها العامة، أن تراعي الضوابط والقواعد المتعددة الأطراف. غير أنه بالنظر إلى التوسع السريع لهذه التجمعات إلى مجالات تتجاوز تلك المشمولة بالالتزامات التعاقدية المتعددة الأطراف، فإن ثمة حاجة إلى تطوير المزيد من المعايير من أجل تقييم الآثار الاقتصادية للإجراءات التي تتخذها التجمعات بالنسبة لبلدان ثالثة. والواقع أن المعاملة المتمايزة أو التفضيلية لصالح الدول الأعضاء في تجمع ما في أي مجال جديد يمكن أن تنطوي أيضا على تكاليف بالنسبة لبلدان ثالثة. وهذا ما سيكون عليه الحال ، وإن لم يكن ذلك مقصودا، إذا لم يتم رفع الحواجز الخارجية وإذا أدت التدابير الاقليمية إلى تحرير الاستثمار أو الخدمات أو حركة اليد العاملة ضمن التجمع.

١١٦ - إن "التوجه نحو الخارج" للتجمعات يناظر بطرق عديدة من الناحية المفاهيمية توجه السياسات العامة الوطنية نحو الخارج، وذلك على النقيض من سياسة استبدال الواردات أو الاستثمارات على المستوى الوطني أو الاقليمي. وقد تم آنفاً التشديد على أهمية الآثار الاقتصادية الصافية المترتبة على تحويل وتوليد التجارة والاستثمار، كما تم التشديد على صعوبات اجراء تقييم موثوق. ومن المعايير الأخرى الهامة بالنسبة للتوجه نحو الخارج ما يتمثل فيما إذا كانت الحواجز المفروضة على البلدان غير المشتركة ستُخفَّض، وإلى

أي حد، بالتزامن مع انشاء الترتيبات الاقليمية الجديدة. وبعبارة أخرى، فإن أية خطوة للتحرير في أي مجال، ضمن التجمع، ينبغي أن تكون مقترنة بدرجة معينة من التحرير على أساس متفاوض عليه فيما يتصل بشرط الدولة الأكثر رعاية أو لصالح الشركاء التجاريين الأضعف. وبالمثل فإن الفرص ينبغي أن تظل متاحة لبلدان ثالثة لكي تشارك في التعاون في قطاعات محددة أو في مجالات غير تجارية. ومن الحجج المؤيدة لاتباع مثل هذا النهج أن التكامل الاقتصادي يزيد على نحو فعال القدرة الاقتصادية للتجمعات، من خلال تحقيق وفورات الانتاج الكبير وآثار تحسين الكفاءة فيما يتعلق بتكاليف الانتاج أو غير ذلك من الآثار الاستثمارية الدينامية. وعلاوة على ذلك، فإن تزايد العولَمَة يعزز الحجة التي تؤيد جعل تعاون هذه البلدان يتسم بطبيعة متعددة الأطراف تتجاوز نطاق التجمعات، وذلك بالنظر إلى الاهتمام المتزايد من جانب شركات التجمعات بالفرص المتاحة في بلدان ثالثة والحاجة إلى تعاون عالمي النطاق بشأن المشاريع التكنولوجية والبحثية الكبيرة.

١١٧ - كما أن التوجه نحو الخارج يعني أن مشاركة أعضاء منطقة من مناطق التجارة الحرة لن تكون مستبعدة في الترتيبات المعقودة مع بلدان ثالثة على أساس اقليمي أو أقاليمي أو ضمن منظمة التجارة العالمية. وعلاوة على ذلك، فإن أحكام الاتفاقات الإقليمية ينبغي أن تصاغ بحيث لا تمس الحقوق المكتسبة في إطار منظمة التجارة العالمية أو تقيِّد إمكانية اللجوء إلى آليتها الخاصة بتسوية المنازعات ("الحقوق المكتسبة في إطار الغات").

١١٨ - ووفقا للمبادئ التوجيهية لمجلس التجارة والتنمية، ينبغي للتجمعات أن تكفل شفافية قواعدها ولوائحها ومعاييرها. وقد أخذت اتفاقات التجمعات تصبح أكثر شمولا وأضخم حجما مما يجعل من فهمها أمرا صعبا، ولا سيما بالنسبة للأطراف الخارجية التي لم تشارك في التفاوض عليها. وهذا يعني أن هناك حاجة لتفسيرات ومشاورات مسبقة لصالح البلدان الثالثة وشركاتها. وبالتالي فإن وضع تعريف أدق لمصطلح "التوجه نحو الخارج" استنادا إلى الأسس المبينة أعلاه يساعد في إحراز بعض التقدم في اتجاه الاستجابة للدعوة التي وجهتها الجمعية العامة إلى التجمعات كي تأخذ في اعتبارها ما يترتب على اتفاقاتها من آثار بالنسبة لبلدان ثالثة، وذلك من أجل تعزيز نمو الاقتصاد العالمي وحفز عملية التحرير والتعاون المتعدد الأطراف.

١١٩ - وفيما يتعلق بمفهوم "الوعي الانمائي"، اتفق مجلس التجارة والتنمية على أنه "ينبغي لتجمعات التكامل أن تتحمل مسؤولية خاصة فيما يتصل بآثارها بالنسبة للشركاء التجاريين الأضعف، ولا سيما البلدان النامية"[٢٧]. وهذا الاشتراط ناشئ عن الآثار السلبية والإيجابية التي لا تمس بالضرورة جميع الأطراف الثالثة بنفس الطريقة: فقد تكون هناك اختلافات واسعة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وكذلك فيما بين البلدان والمناطق النامية نفسها. وتتجلى هذه الحقيقة من خلال تركُّز مخاطر تحويل مجرى تدفقات التجارة بعد جولة أوروغواي في عدد من البلدان النامية (انظر الجدول). وبالمثل فإن القدرة على الاستفادة من فرص النمو المحتملة الناشئة ضمن تجمعات التكامل، أو عن الآثار غير المباشرة المترتبة على تحسن النمو تتفاوت تفاوتا واسعا فيما بين البلدان النامية بحسب تكوين صادراتها. وحسبما اتفق عليه المجلس، ينبغي للتجمعات أن تتفادى قدر الامكان التسبب بآثار ضارة بامكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق أثناء عملية انضمام أعضاء جدد إلى التجمعات[٢٨]. وقد دلت التجارب الحديثة على أهمية هذا المبدأ فيما يتعلق بترتيب المنسوجات المتعددة الألياف واجراءات مكافحة الإغراق فضلا عن المزايا الممنوحة بموجب نظام الأفضليات المعمم. وينبغي للتجمعات كذلك أن تساعد البلدان النامية من خلال شرح مخططاتها وتقديم العون لهذه

البلدان للتكيف مع الأوضاع والفرص التجارية والاستثمارية الجديدة في السوق الاقليمية. وسيكون من المفيد بصفة خاصة أن تعمل التجمعات على تعزيز التعاون الاستثماري والتكنولوجي مع البلدان النامية المعنية.

١٢٠ - وقد اكتسب مفهوم "التوجه الاقليمي المفتوح" أهمية في الآونة الأخيرة باعتباره أحد المبادئ الرئيسية لتجمعات التكامل الجديدة، ولا سيما في منطقتي أمريكا اللاتينية وآسيا. ويمكن اعتبار هذا المبدأ، الذي يعبَّر عنه بأشكال مختلفة، تطبيقا ملموسا للمبدأ الأعم المتمثل في "التوجه نحو الخارج". ففي سياق اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، يعني مفهوم التوجه الإقليمي المفتوح، بصفة خاصة، أن يسمح أي تجمع لأي بلد بالانضمام إليه إذا كان مستعدا للانضمام إلى الاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل. والواقع أن عدة تجمعات دون إقليمية في منطقة أمريكا اللاتينية تطبق شروط عضوية مرنة من خلال عقد اتفاقات ثنائية وتعددية مع بلدان أخرى داخل وخارج منطقتها. وفي سياق رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، يعني مفهوم التوجه الاقليمي المفتوح أن تدعم البلدان الأعضاء التعجيل في عملية التحرير المتعدد الأطراف للتجارة والاستثمار، مع التقدم في الوقت نفسه على صعيد التجارة والاستثمار الإقليميين وتعزيز التدفق الحر للسلع والخدمات ورؤوس الأموال بوسائل غير تفضيلية. وستكون المزايا الناشئة عن عملية التحرير في إطار رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ متاحة لبلدان أخرى تعرض المعاملة بالمثل، بما في ذلك ضمن إطار مفاوضات متعددة الأطراف. وسيتم إيلاء اهتمام خاص لضمان استفادة البلدان النامية غير الأعضاء في الرابطة أيضا وفقا لأحكام منظمة التجارة العالمية. وفي الوقت نفسه، يتوقع أن تقوم بلدان الرابطة بتشجيع اجراء المزيد من المفاوضات المتعددة الأطراف في مجالات التجارة والخدمات والاستثمار فضلا عن التحرير الوطني على أساس شرط الدولة الأكثر رعاية. وبالنظر إلى أنه لا يزال يتعين صياغة التفاصيل المحددة بشأن الكيفية التي سيتم بها الجمع بين مختلف مستويات التحرير على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية، فسيكون من السابق لأوانه تقييم الآثار التي قد تترتب على مثل هذه العملية المعقدة.

٣ - الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف

١٢١ - إن استمرار تحرير التجارة وتكثيف الضوابط على المستوى المتعدد الأطراف يشكلان أنجع وسيلة لدمج التجمعات الاقليمية في النظام التجاري المتعدد الأطراف. فاتفاقات جولة أوروغواي نفسها تشير إلى هذا النهج من نهوج العمل في المستقبل مع توسيع نطاق ضوابط منظمة التجارة العالمية الخاصة بالتجمعات الاقليمية لتشمل قطاعات الخدمات. ويبدو أن توسيع نطاق الاتفاق بشأن قواعد المنشأ غير التفضيلية لتشمل قواعد المنشأ الخاصة بتجمعات التكامل يمثل مجالا من المجالات ذات الأولوية لكي لا تؤدي هذه القواعد إلى تقييد مفرط لمصادر الامدادات والعناصر المستوردة من بلدان ثالثة. ومما يسهم مساهمة كبيرة في اتجاه بلوغ هذا الهدف، على نحو مثالي، وجود مجموعة مشتركة من قواعد المنشأ للأغراض التفضيلية وغير التفضيلية. وكبديل لذلك، ينبغي أن يتم على الأقل وضع معايير معينة بالنسبة للقواعد المتعلقة بتجمعات التكامل: إذ ينبغي أن يظل من الممكن دائما استخدام نسبة مئوية معينة على الأقل من المواد المستوردة من بلدان ثالثة، أيا كانت اشتراطات المنشأ المحددة بالنسبة لمنتج معين وبعبارة أخرى، ينبغي أن يكون هناك، في جميع نظم المنشأ، معيار بديل يسمح باستيراد نسبة تصل مثلا إلى ٣٠ في المائة من المدخلات من بلدان ثالثة (من أجل الحصول على أفضليات). كما أن وضع معايير متعددة الأطراف بالنسبة لقواعد المنشأ التفضيلية سيعود بالفائدة أيضا على الشركاء الأصغر في اتفاقات التجارة الحرة.

١٢٢ - إن إضفاء الطابع المتعدد الأطراف على "القضايا الجديدة" التي أدرجت في عدة اتفاقات إقليمية يمثل مسألة أكثر تعقيدا. فقد لا يكون من السهل التوفيق بين مختلف النهوج المتبعة في هذه الاتفاقات. إلا أنه يمكن، كخطوة أولى، إجراء تحليل مقارن للكيفية التي تمت بها معالجة هذه "القضايا الجديدة والناشئة" في مختلف الاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ سيؤدي جدول الأعمال الأساسي الذي تنطوي عليه اتفاقات جولة أوروغواي إلى إجراء مفاوضات جديدة متعددة الأطراف يمكن أن تحوّل إلى جولة جديدة متعددة الأطراف مع إدراج القضايا التي يتوقع أن تضاف إلى برنامج عمل منظمة التجارة العالمية في اجتماعها الوزاري الأول الذي سيُعقد في سنغافورة في أواخر عام ١٩٩٦.

الجدول

حصة الصادرات الحساسة إلى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) والاتحاد الأوروبي من مجموع الصادرات غير الوقودية (نسبة مئوية)

البلد	السنة	حصة الاتحاد الأوروبي والنافتا			ترتيبات الأفضليات الخاصة
		الاتحاد الأوروبي	النافتا	الاتحاد الأوروبي والنافتا	
آسيا					
بنغلاديش	٩٣	٣٤	٣٦	٧٠	
الصين	٩٣	٥	٨	١٣	
هونغ كونغ	٩٤	١١	٢١	٣٢	
الهند	٩٣	١٤	٩	٢٣	
اندونيسيا	٩٤	٩	٩	١٨	
جمهورية كوريا	٩٣	٣	٧	١٠	
ماليزيا	٩٣	٣	٤	٦	
نيبال	٩٣	٥٤	٢٢	٧٦	
باكستان	٩٤	٢٦	١٦	٤٢	
الفلبين	٩٣	٦	١٣	١٩	
سنغافورة	٩٣	١	١	٢	
سري لانكا	٩٤	١٩	٣٤	٥٣	
تايلند	٩٣	٩	١١	٢٠	
أمريكا					
الأرجنتين	٩٣	١٠	٤	١٤	
بربادوس	٩٣	٢٠	٧	٢٧	ACP,CBI
بليز	٩٣	٣	٨٨	٩١	ACP,CBI
بوليفيا	٩٣	٢	٣	٥	ATPA
البرازيل	٩٣	٥	٧	١٢	
شيلي	٩٤	٤	٨	١٢	
كولومبيا	٩٣	٦	١٤	٢٠	ATPA
كوستاريكا	٩٢	١٦	٣٥	٥١	CBI
إكوادور	٩٣	٢٢	٣٦	٥٨	
السلفادور	٩٢	١	١٧	٢٨	CBI
غواتيمالا	٩٢	٣	٢٠	٢٣	CBI
هندوراس	٩٣	١٣	٤٦	٥٩	CBI
نيكاراغوا	٩٣	٢	٤٣	٤٥	
باراغواي	٩٣	٢	١	٣	
بيرو	٩٣	٧	٧	١٤	
ترينيندا وتوباغو	٩٣	٥	٢	٧	ACP,CBI

البلد	السنة	حصة الاتحاد الأوروبي والنافتا			ترتيبات الأفضليات الخاصة
		الاتحاد الأوروبي	النافتا	الاتحاد الأوروبي والنافتا	
أوروغواي	٩٤	١٥	٦	٢١	
فنزويلا	٩٣	١	٤	٥	
أفريقيا					
الجزائر	٩٣	٨	٤	١٢	MED
مصر	٩٣	٢٤	٩	٣٣	MED
المغرب	٩٤	٣٩	٢	٤١	MED
تونس	٩٣	٤١	١	٤١	MED
غانا	٩٢	٢	١	٢	ACP
كينيا	٩٢	٩	١	٩	ACP
مدغشقر	٩٣	٢٧	صفر	٢٧	ACP
موريشيوس	٩٣	٦٦	١٨	٨٣	ACP
زمبابوي	٩٣	٧	١	٨	ACP

المصدر: حسابات أجرتها أمانة الأونكتاد استناداً إلى البيانات التجارية لمكتب الأمم المتحدة الإحصائي.

ملاحظة: الصادرات الحساسة تشمل المنتجات المدرجة في التصنيف القياسي للتجارة الدولية تحت الأرقام 00,01,02,03,04,05,06,09,112,122,423,43,65,665,666,761,83,84,85,885.

المختصرات: ACP = مجموعة دول افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ؛
CBI = مبادرة حوض الكاريبي؛
ATPA = قانون الأفضليات التجارية للبلدان الأندية (الولايات المتحدة)؛
MED = منطقة البحر المتوسط.

الحواشي

(١) يرد استعراض شامل للتطورات الأخيرة في مجال التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الوثيقة المعنونة "تقييم التطورات الرئيسية في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك آثار نتائج جولة أوروغواي على ترتيبات التعاون الاقتصادي والمشاورات المنتظمة فيما بين البلدان النامية، والدعم التقني والمساعدة وتنمية المهارات"، الأونكتاد، ١٩٩٥ (TD/B/CN.3/14). انظر أيضا "تطور عمليات التكامل في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي"، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي (ECLAC)، ١٩٩٥ (الوثيقة LC/R.1527 وإضافاتها).

(٢) للاطلاع على تحليل ومزيد من الاشارات إلى المؤلفات الاقتصادية في هذا الصدد، انظر الأونكتاد، "متابعة التوصيات التي اعتمدها المؤتمر في دورته الثامنة: تطور وآثار الأحواز الاقتصادية وعمليات التكامل الإقليمي" (TD/B/40(1)7).

(٣) للاطلاع على تحليل مفصل انظر: T. Grennes and B. Krissoff, "Agricultural trade in a North American Free Trade Agreement", The World Economy, Vol. 16, No. 4 (July 1993).

(٤) مثل الحمضيات، والفواكه المجهزة، ومركزات عصير البرتقال، والزهور. انظر: A.T. Bryan, "Beyond NAFTA: CARICOM dilemma", Caribbean Affairs, Vol. 7, No.1 (March-April 1994).

(٥) للاطلاع على تحليل أكثر تفصيلا، انظر الأونكتاد، "متابعة التوصيات التي اعتمدها المؤتمر في دورته الثامنة: تطور وآثار الأحواز الاقتصادية وعمليات التكامل الاقليمي" (TD/B/40(1)7)؛ انظر كذلك R.H. Steinberg, "Antidotes to regionalism: responses to trade diversion effects of the North American Free Trade Agreement", Stanford Journal of International Law, Vol. 29, No.2 (Summer 1993).

(٦) انظر United States International Trade Commission, Publication No. 2353, The Likely Impacton the United States of a Free Trade Agreement with Mexico (February 1991), at 4-21 to 4-27.

(٧) انظر أيضا: "آثار إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بالنسبة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ: منظور إقليمي"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (ESCAP) ١٩٩٤ (ITEC/NAFTA/1).

(٨) Gary Hufbauer and Jeffry Schott, "Western Hemisphere Economic Integration", Institute for International Economics, Washington D.C., 1994.

(٩) انظر أيضا: "التغيرات الأخيرة في الاتحاد الأوروبي وآثارها المحتملة على أمريكا اللاتينية"، اللجنة الاقتصادية لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي ECLAC، ١٩٩٥ (LC/R.1507).

الحواشي (تابع)

(١٠) انظر البلاغات الواردة من المفوضية: "Agriculture in the GATT negotiations and the reform of the CAP". SEC(92) 2267 final (Brussels, 25 November 1992).

(١١) انظر "متابعة التوصيات التي اعتمدها المؤتمر في دورته الثامنة: تطور وآثار الأحواز الاقتصادية وعمليات التكامل الاقليمي"، تقرير من اعداد أمانة الأونكتاد (TD/B/40(1)/7).

(١٢) انظر أيضا: European Commission, "Development cooperation policy in the run-up to 2000", SEC(92) 915 final (Brussels, 15 May 1992).

(١٣) انظر "Solemn joint declaration between the Council of the European Union and the European Commission, on the one hand, and the MERCOSUR member states on the other". OJ No. C 377 (31 December 1994).

(١٤) انظر Commission of the European Communities, "The European Community and MERCOSUR: an enhanced policy". COM(94) 428 final (Brussels, 19 October 1994).

(١٥) استراليا وبروني وكندا وشيلي والصين وهونغ كونغ واندونيسيا واليابان وماليزيا والمكسيك ونيوزيلندا وبابوا غينيا الجديدة والفلبين وجمهورية كوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية وتايلند والولايات المتحدة.

(١٦) انظر "تحديد الفرص التجارية الجديدة الناشئة عن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي في قطاعات وأسواق مختارة"، الأونكتاد، حزيران/يونيه ١٩٩٥ (TD/B/WG.8/2).

(١٧) انظر "تطور وآثار ..."، مرجع سابق، (TD/B/40(1)/7).

(١٨) انظر أيضا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ١٩٩٤، مرجع سابق.

(١٩) الاستنتاجات ٤٠٨ (د - ٤٠). (انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ١٥، A/48/15، المجلد الثاني).

(٢٠) يشكل المخطط التجريبي للاتحاد الأوروبي بعنوان "الاتحاد الأوروبي - شركاء الاستثمار" (EC - Investment Partners) مثالا على نهج الشراكة إزاء تعزيز المشاريع المشتركة في البلدان النامية.

الحواشي (تابع)

(٢١) الاستنتاجات المتفق عليها للدورة الثانية للجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (الواردة في الوثيقة TD/B/41(2)/7، المرفق الأول) و"استعراض برنامج عمل اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية مع التشديد بصفة خاصة على الأعمال التحضيرية للأونكتاد التاسع"، TD/B/CN.3/15، الفصل الرابع).

(٢٢) انظر أيضا "Regionalism and the World Trading System", WTO secretariat, Geneva, April 1995. "Regional integration and the multilateral trading system: synergy and divergence", OECD secretariat, 1995.

(٢٣) للاطلاع على استعراض أكثر تفصيلا للآثار السياسية المترتبة على إنشاء التجمعات الإقليمية بالنسبة للتحرير المتعدد الأطراف للتجارة، انظر: Jeffrey A. Frankel and Shang Jin Wei, "The New Regionalism on the Emerging Global Trading Environment and Developing Asia, Asian Development Bank, Manila, May 1995; and Bhagwati Jagdish, "Regionalism and Multilateralism: An Overview" and J. de Melo and A. Panagariza, "New Dimensions in Regional Integration", New York, Cambridge University Press, 1993.

(٢٤) يقدم تقرير الأونكتاد بشأن "تحديد الفرص التجارية الجديدة الناشئة عن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي في قطاعات وأسواق مختارة" بيانا مفصلا بالانجازات والتقييدات (TD/B/WG.8/2).

(٢٥) غير أن اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة هو أكثر صرامة من بعض أحكام اتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

(٢٦) استنتاجات مجلس التجارة والتنمية ٤٠٨ (د - ٤٠): الأحواز الاقتصادية وعمليات التكامل الاقليمي.

(٢٧) المرجع نفسه.

(٢٨) المرجع نفسه.

- - - - -